الباب الأول:

العولمة

العولمـــــة Globalization

العولمـــــة

أطلق على ظاهرة العولمة مصطلحات متعددة : منها العولمة – الكونية – الكوكبية – إلا أن الأكثر انتشارا منها في الاستخدام هو مصطلح العولمة.

وتعنى العولمة بشكلها العام "توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع "قيودا" علي ممارسة السيادة القطرية.

ولقد أكد سيادة مفهوم العولمة علي الاقتصاديات الدولية ظهور الشركات المتعددة الجنسيات Multinationals Organizations واستقرار نظام التجارة الحرة Free trade بعد مفاوضات الجات وتم التعبير عنها تنظيميا بإنشاء منظمة دولية هي منظمة الجات وفي التعديلات الدستورية التي ستلغي القوانين التي تتعارض مع مبادئ المنظمة في الدول الوطنية.

ولقد تم توظيف مصطلح العولمة بأساليب متعددة وفي مجالات متعددة وكلما زادت درجة توظيف المفهوم كلما زاد ذلك من درجة الغموض الذي يكتنفه.

تحاول العولمة الخروج علي فرضية تواجد دول متعددة وشعوب متعددة وحدود وحواجز ولوائح وأنظمة قيمية متعددة ورغبات مختلفة وسلطات وطنية متعارضة في غاياتها ووسائلها وتبني العولمة علي فرضية ضرورة إفساح المجال لتيارات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والإفرازات المتطورة للعقل البشري والرموز المستقرة والافتراضات التي اكتسبت مصداقية الحقيقة (كالديمقراطية والحرية والمساواة)

العولمة تنظر إلي السلطات الوطنية أو المرجعيات الوطنية ليس باعتبارها سلطات تشريعيه – السلطات الوطنية والحكومات والدول والبرلمانات والقيم المستقرة ليس باعتبارها ذات سيادة في فرض أنظمة قيمية معينة إنما ينظر إليها باعتبارها وحدات تابعة ذات مهمة تنفيذية فقط تسير على وتيرة العولمة ولا يجوز لها تجاوز خطوطها الحمراء.

تحاول العولمة فرض ان يكون إنتاج القيم أو التمسك بها ليس مهمة إقليمية إنما هي مهمة موحدة للعلم كله يختص بها منظرو العولمة ومنتجي قيمها.

فاخطر آثار العولمة هو ما يتصل بإقحامها للأنظمة القيمية والثقافية والقيم الحضارية لشعوب العالم في مفهوم العولمة وتحت ادعاءات التوحيد الثقافي، مما يؤدي إلي تصدع الهوية التي تختلف عنها مما يؤدي إلي إضعاف الشعور بالانتماء الوطني.

العولمة مصطلح قديم قدم الإنسان نفسه، فالقيم التي قدمتها المسيحية منذ أكثر من إلفي عام تتشرب بمفاهيم المواطنة.

كذلك كان نظر النظام القيمي الإسلامي يمتد عبر الحدود ليشمل العالم بأسره بل يشمل البشرية في جميع عصورها وأزمنتها.

مناهج البحث العلمي في ظاهرة العولمـــــة:

يتسم البحث العلمي في قضية العولمة Globalization theme بكثير من الغموض والارتباك Confused and confusing نتيجة لكثرة ما عـرض مـن تفسيرات ونظريات ومبررات للمفهوم.

وأحد تصورات العولمة إنهـا هـي المرحلـة الحاليـة مـن الرأسـمالية Capitalism، والتي تتجاوز الامبريالية والتي تتكون من ثلاث أبعاد هي: البعـد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الثقافي – وتتميز العولمة بالقدرة علي الانتقـال السريع لرؤوس الأموال من مكان لآخر متجاوزا الحـدود ، ونشـأت الشـركات الرأسمالية العملاقة في الدول الرأسمالية القادرة علي عبور القـارات والقوميـات واختراق الحدود والتحكم بأسواق المال وبالشركات الأصغر عن طريق الاستدراج والاندماج وتحول الشركات الصغيرة إلي أفرع مشتتة جغرافيا ويمكن إدارتها بكفاءة باستغلال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مما ترتب عليه نزع صـفة الجنسـية الوطنية عن اغلب السلع والخدمات لتنسب إلي الشركات المنتجة لها، الأمر الـذي يتطلب إعادة إنتاج قيم جديدة وأنماط سلوك تخدم أهداف الشركات عابرة القوميات وأصحاب رؤوس الأموال حتى لو أدى ذلك إلى إعادة تشكيل العالم وتقويض الهيكل السياسي والاقتصادي لهذه الدول.

ومن التصور السابق للعولمة يمكن إيضاح النقاط الآتية :

١- إن العولمة ليس مفهوم علمي أكـاديمي Academic concept قابـل للقياس العلمي، بل هو ممارسات اقتصادية وسياسية تتميز بها المرحلة الحالية من الرأسمالية وهي لم تكن موجودة في المراحل السابقة مـن تطور الرأسمالية . بل الأكثر من ذلك فشـل جهـود الاقتصـاديون الكلاسيكيون في التنبؤ بمرحلة العولمة.

٢- للعولمة أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية يمثل كل منها استخدام كيفي للعولمة حسب إيديولوجيته السياسية أو مصالحه مما أدي إلي وجود تفسيرا ت متعددة للعولمة.

٣- إن هناك خلط بين فلسفة العولمة وبين تطبيقات وممارسات العولمة الناتجة عن سلوك الشركات متعددة الجنسية وفقا لمصالحها وأهدافها إن فلسفة العولمة هي ترشيد استغلال الموارد علي مستوى العالم والقضاء علي تشوهات التجارة بالاستغلال الأمثل لموارد الكرة الأرضية عن طريق تحرير التجارة. بينما ممارسات العولمة تنطلق من معظمه الأهداف والأرباح للشركات حتى لو تعارضت مع فلسفة العولمة.

٤- تتطلب العولمة إطلاق قوى السوق وسيطرة قوانين السوق وآليات عملها والتي تتمثل في حرية الدخول والخروج من الصناعات وحرية انتقال رؤوس الأموال وتوافر المعلومات والبيانات للعاملين في السوق .... الخ. وذلك بعيدا عن سيطرة الدولة وتدخلها الأمر الذي يتطلب تقويض الدولة وحل آليات تدخلها في السوق.

٥- تتطلب العولمة إعادة تشكيل العالم وإعادة إنتاج القيم وأنماط السلوك التي تخدم توجهات العولمة وتخدم مصالح أصحاب رؤوس الأموال من أصحاب الشركات عابرة القارات والقوميات.

٦- يمثل البعد الثقافي للعولمة أكثر تلك الأبعاد تأثيرا علي الدول حيث انه يشكل ثقافة العولمة.

العولمة الاقتصادية Economic Globalization

كان للتطورات في تكنولوجيا الاتصالات communication technology والمواصلات والمعلومات Information Technology أثرا كبيرا على التنظيم الادارى للوحدات الإنتاجية Production Organizations والصناعية، فلقد أصبح الإنتاج يتم علي مستوى عالمي ويسوق علي مستوى عالمي بعد إن كان يتم الإنتاج في دولة واحدة ويتم التسويق على مستوى عالمي.

إن التطور في تنظيم الإنتاج علي مستوى العالم بدء من الإنتاج الصغير في المرحلة الأولي من الرأسمالية فقد كان حجم المنشأة الصناعية صغيرا في بداية الثورة الصناعية وكان دور المنشأة الصناعية صغيرا في بدايتها وكان دور الدولة ينحصر في حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتعمل علي دعم وتسهيل حصول الصناعات المحلية علي المواد الخام من الخارج وإرساء البنية التحتية لتطوير الصناعة بتسهيل وسائل الانتقال والمواصلات والعمل على توفير مصادر الطاقة وغيرها من وسائل الإنتاج.

وفي المرحلة الثانية من التطور الصناعي عندما فرضت معطيات التطور في قوى الإنتاج ظهور الصناعات الكبيرة والثقيلة وظهرت الاحتكارات وظهور الشركات المساهمة العملاقة التي تحتكر الإنتاج والتسويق علي مستوى عالمي.

وتزامن مع هذه التغيرات الاقتصادية تغيرات علي المستوى السياسي فظهر اتجاه دولة الرفاهية التي تعمل علي زيادة مستوى رفاهية الأفراد ورفع مستوى المعيشة لهم وكذلك زيادة مساحة الأسواق للمنظمات الإنتاجية بتوسيع الأسواق خارج حدود الدولة.

وفي المرحلة الثالثة من الرأسمالية والتي تأكدت في عقد التسعينات من هذا القرن حيث أصبح تعدى الحدود الإقليمية والجغرافية ضرورة حتمية لاستمرار

المنظمات الإنتاجية العملاقة في مباشرة مستويات تطورها وتقدمها مما تطلب بالتبعية محاولة الخروج علي ما تفرضه الدولة من قيود على الإنتاج والتصدير وعلى العلاقات الصناعية وذلك بالالتفاف على القوانين والتشريعات المقيدة لحريتها أو باستصدار التشريعات والقوانين التي تخدم أغراضها ومصالحها وبالتالي تحولت الدولة إلي راعية للمنظمات الرأسمالية الخاصة بدلا من كونها موجهة لحركتها ومحددة لأنماط نموها وتطورها بما يخدم الأهداف والمصالح القومية للدولة.

تتطلب الاحتكارات العالمية والمنظمات عابرة الحدود والقارات ضرورة الحرية الكاملة لحركة السلع والخدمات والمعلومات ورأس المال عبر الحدود الدولية دون قيود لحركتها، وهذه المتطلبات تتعارض مع سيادة الدول القومية علي أراضيها، وتتعارض مع وجود دول قوية قادرة علي فرض نظامها وتشريعاتها وقوانينها، لذلك قادت تلك الاحتكارات العالمية والمنظمات عابرة الحدود والقارات حملات عالمية تشكك في شرعية سيادة الدولة القومية علي أراضيها متذرعين بمفهوم القرية الكونية أو العولمة.

كذلك تتعارض المتطلبات السابقة مع مفهوم الانتماء القومي أو الانتماء الوطني الذي يعطي المشروعية للدولة في حماية صناعاتها الوطنية ولتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني لذلك عملت الاحتكارات العالمية علي محاولة إضعاف الانتماء الوطني والانتماء القومي.

ورافق مسار اختراق سيادة الدولة القومية أو المحاولات المستمرة لإضعافها تبني توجهات نظرية تعمل علي الآتي:

١- محاولة إضعاف دور الدولة في التنمية الاقتصادية وذلك بآليات كثيرة منها التخلي عن الصناعات العملاقة التي تنشئها وتديرها الدولة

والتخلص من الوحدات الاقتصادية والصناعية التي تملكها الدولة ببيعها للقطاع الخاص مع تفضيل بيعها لمستثمر وحيد تكريسا للاحتكارات ، مما يؤدى إلي إضعاف سيطرة الدولة وتحكمها في السياسات الاقتصادية مثل سياسات الأجور وسياسات الأسعار وسياسات التوزيع الإنتاجي وقيادة حركة التطوير الاقتصادي.

٢- إضعاف دور الدولة في الرعاية الاجتماعية للمواطنين. وذلك بتخلي الدولة عن دورها في الالتزام بتوفير فرص العمل للخريجين والتخلي عن برامج الرعاية الاجتماعية للعاملين وتخفيض مخصصاتها وتحويلها إلي الدعم السلعي المباشر الذي غالبا ما يضل طريقه في الوصول إلي المواطنين المستحقين له حيث إن دعم مصادر الطاقة يصل اغلبه إلي المنظمات الصناعية التي هي لا تساهم في توفير الدعم في الموازنات العامة للدول

خصائص العولمة الاقتصادية :

لم تولد العولمة الاقتصادية في القرن العشرين، بل أنها ولدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر حيث أحدثتها التطورات السريعة والمتلاحقة في أساليب الإنتاج الفنية والتنظيمية التي انتشرت وبسرعة فائقة في الدول الأوروبية الغربية والشرقية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان.

تميزت تلك الفترة بزيادة كبيرة في الاختراعات ومجالات تطبيقها وفي استخداماتها الصناعية، كما تزايدت العوامل التي تؤدي إلى تطوّر وازدهار الصناعة، فقد تطورت خطوط السكك الحديدية ووسائل المواصلات والاتقالات

الاتصالات، واتسمت تلك الفترة بتزايد الإنتاج الرأسمالي، ففي مجال التعدين زاد الإنتاج من الحديد بسبعين ضعفا خلال تلك الفترة.

ومما سبق تغيرت الملامح الأساسية للمنظمات والمشروعات الصناعية والمالية والتجارية فظهرت الشركات الاقتصادية العملاقة والمنظمات الاحتكارية في مجال البنوك وظهرت الشركات القابضة التي تمتلك عدد من الشركات التابعة وبدأت تختفي المشروعات الصغيرة أو تلتهم بواسطة المشروعات الكبيرة، وبالتالي انتشرت الاحتكارات في المجالات الإنتاجية الصناعية أو الزراعية وكذلك في الأنشطة المالية.

وساعد الاستقرار السياسي علي تفرغ تلك الدول للتطور الاقتصادي خلال تلك الفترة، فلم يحدث صراعات أو حروب أو ثورات في القارة الأوروبية أو في أمريكا عدا بعض الحروب الصغيرة نتيجة الحروب حول المستعمرات.

وأهم الحوادث الاقتصادية التي تولدت من التطور البشري والإنساني في بداية القرن العشرين هي الانقسام الحاد لدول العالم إلي مجموعتين هما :

١- مجموعة الدول التي سبقت غيرها في إتباع النظام الرأسمالي كأداة ووسيلة لتطوير اقتصادها: وتشمل هذه المجموعة أميركا الشمالية ودول أوروبا واليابان وأصبحت هذه المجموعة هي ما يطلق عليه بعد ذلك بالعالم الرأسمالي المتقدم وقد قامت اقتصاديات تلك المجموعة علي الإنتاج الصناعي الكبير الذي يتم تسويقه في الأسواق الخارجية.

٢- مجموعة الدول التي يعتمد اقتصادها علي الإنتاج الزراعي والتعدين المخصص للبيع في الأسواق الخارجية، كما إن نظام الإنتاج بها هو

النظام الحرفي الذي يسد احتياجات الاستهلاك للسوق المحلي ويطلق علي هذه المجموعة الدول النامية أو المتخلفة.

وكان لتقسيم العالم إلي دول متخلفة ودول متقدمة إن تزايدت علاقة التبادل بين المجموعتين حيث لم يكن هناك انفصال كامل بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.

ولقد أنتج الاحتكاك بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة إن نشأ نمط من التعاون والتبادل بين الطرفين – فقد بدأ الإنتاج المتقدم ذو الجودة العالية يحل محل الإنتاج الحرفي في البلاد النامية المتخلفة.

وتعطى تجربة دولة مصر مثالا على ذلك فمن خلال رغبة حكام مصر خلال القرن التاسع عشر في الحصول علي مستوى من الرفاهية والإشباع مثل الدول الأوربية تدفقت السلع والمنتجات الصناعية ذات الجودة العالية ورخيصة الثمن بفضل الإنتاج الكبير محل الإنتاج المحلي الحرفي الأقل جودة والاعلي سعرا ، ولتوفير النقد اللازم للحصول علي ذلك الإنتاج الصناعى أجبرت الحكومة المصرية المزارعين على زراعة احتياجات الدول المتقدمة من القطن المصري لتوفير احتياجات مصانع النسيج البريطانية والأوربية. وقد وجدت زراعة القطن قبولا واسعا لدى المزارعين المصريين لأنها أكثر المحاصيل ربحا وأسهلها تسويقا.

وبدلا من إن تعمل مصر على تصنيع القطن المصري اكتفت بدورها في إنتاج القطن كمادة خام تقدمه للمصانع الأوربية لتحويله إلي منتج صناعي يعاد استيراده بعد ذلك كمنتجات تامة الصنع.

ولم تختلف الهند وبلاد أخري مماثلة عن التجربة المصرية فقد تخلت الهند عن زراعة المحاصيل التي يستهلكها سكان مدن وقرى الهند واتجهت إلي زراعة محاصيل أخرى مثل الشاي والقطن تنتج في الهند وتصنع في الدول الأوربية.

وكان هذا بداية العولمة الاقتصادية والذي يتسم بان المواد الخام يتم زراعتها في البلاد المتخلفة وتصنع وتسوق في البلاد المتقدمة، ومن هنا نشأت علاقات التبادل الاقتصادي بين دول العالم، حيث إن الدول المتقدمة تحتاج إلي المواد الخام والسلع الزراعية من البلاد المتخلفة وفي المقابل تحتاج الدول المتخلفة إلي المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة.

ومن هنا بدت العلاقة واضحة بين الشركات الصناعية المنتجة وبين الأسواق المستهلكة للمنتجات الصناعية، ولقد فرض قانون الاقتصاد نفسه علي تلك العلاقة فكلما زادت كمية الإنتاج كلما انخفضت تكلفة الوحدة المنتجة وكلما تزايدت أرباح المنتج – لذلك كان لابد من زيادة الإنتاج والبحث عن أسواق جديدة في البلاد المتخلفة لتحقيق خفض التكلفة وزيادة الأرباح.

تطلب فتح أسواق جديدة والوصول إلي أكبر عدد من المستهلكين التوسع في شق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية خلال القرن العشرين.

أنشئت في مصر ثاني خطوط السكك الحديدية في العالم وذلك للوصول إلي الأسواق المصرية ومدها بالمنتجات الصناعية ولتزويد المصانع البريطانية بالقطن المصري وأي مواد خام أخري يمكن أن تنتج في مصر تحتاج إليها المصانع البريطانية . وشقت خطوط السكك الحديدية مصر من شمالها إلي أقصي جنوبها لتوسيع حركة التبادل التجاري بين مصر وبريطانيا وذلك بأن يعمل سكان مصر في الأنشطة الصناعية الجديدة التي هي صناعات استخراجية تعدينية أو صناعات

تجهيزية زراعية بهدف التصدير للأسواق الخارجية لخدمة الصناعات في الدول المتقدمة.

الاتجاهات العامة في الهياكل الاقتصادية للدول الرأسمالية:

اكتسبت الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ملامح مميزة جعلتها كيانات اقتصادية مختلفة عن تلك الكيانات التي ظهرت في الإشكال الادني التي ميزت النظام الرأسمالي ومن أهم تلك الملامح:

أولا : النمو المتزايد في حجم المنظمات:

احد السمات الرئيسية للهياكل الاقتصادية في الدول الرأسمالية هو اتساع وكبر حجم التنظيمات.

المشروعات الاقتصادية قد اتسعت وأصبحت تستخدم عشرات الألاف من الإفراد وخصوصا في الصناعات الأساسية مثل صناعة السكك الحديدية والسيارات والصلب والبترول والماس واتجاه تكنولوجيا الإنتاج إلي الآلية Atomization في صناعة السيارات وغيرها حيث اختفت المشروعات الصغيرة لتوقف نشاطها في مجال صناعات السيارات.

ولقد تطلبت التغيرات في حجم المشروعات إلي تغيرات في هياكل تمويلها وأساليبها فقد سادت شركات المساهمة العملاقة التي تمول من مدخرات عشرات الألاف من حملة الأسهم وبلغ عدد حملة الأسهم ١,٤٣٠ ألف مساهم في شركة التليفون والتلغراف الأمريكية عام ١٩٥٦.

إن ظهور الشركات العملاقة الذي بدء من الأربعينات في هذا القرن كان واضحا من خلال سيطرة حوالي ٢٠٠ شركة أمريكية علي حوالي

٦٠% من أصول المشروعات غير المالية وحوالي ٥٠% من رأس المال الصناعي – أما بالنسبة لأساليب تمويل تلك المشروعات العملاقة فقد اخذ شكلين رئيسيين هما:

١- المشروعات العملاقة التي تمت وتوسعت من خلال الاقتراض من سوق رأس المال.

٢- مشروعات عملاقة اعتمدت علي مواردها الاقتصادية وذلك بإعادة استثمار جزء من إرباحها بدلا من توزيعها.

٣- استبدال سنداتها بسندات المشروعات الصغيرة كي تستطيع الاستيلاء علي المشروعات الصغيرة.

خصائص المنظمات العملاقة :

١- الانفصال بين ملكية المنظمة والإدارة :

كفلت القوانين المنظمة للشركات المساهمة منح الشخصية الاعتبارية للمنظمة وبالتالي أصبحت للمنظمة الشخصية الاعتبارية التي يملكها عدد كبير من حملة الأسهم وتدار عن طريق هيئة إدارية لا تكون بالضرورة من حملة الأسهم بالشركة، كما إن المساهمين لا يشتركون في إدارة الشركة وبالتالي أصبح هناك انفصال بين ملكية المشروع وإدارة المشروع.

٢- ظهور طبقة المديرين المحترفين (المهنيين):

أدى نمو المنظمات في الحجم إلي ظهور طبقة من المديرين المحترفين الذين تخصصوا في إدارة المنظمات العملاقة في مجالات إدارة الإنتاج وإدارة التسويق والإعلان وإدارة الشئون المالية وإدارة

الموارد البشرية وإدارة الشئون القانونية وأصبح هؤلاء المديرون المحترفون هم المسيطرون علي هذه المشروعات الأمريكية الحديثة، حيث اختفي من الساحة المديرون غير المحترفين الذين يحصلون علي وظائفهم من خلال الصلات العائلية أو الروابط الأسرية.

- تزايد الميزانيات المنفقة على الابتكارات والاختراعات وتكنولوجيا الإنتاج

صاحب كبر حجم للمشروعات وتزايد معدلات الأرباح التي تتحقق نتيجة الابتكارات الجديدة والتطوير فى أساليب وتكنولوجيا الإنتاج إلي تزايد الميزانيات التي تخصصها المشروعات للإنفاق علي البحوث والتطوير، كما انه تنافست الشركات في زيادة ميزانيات البحوث والتطوير في إنتاج منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية وتطوير أساليب وطرق الإنتاج.

- ضعف سيطرة المجتمع والدولة علي المشروعات العملاقة :

أصبحت الشركات العملاقة تتخذ قرارات في مركزها الرئيسي وتطبق علي العاملين في مناطق متعددة ودول متعددة انطلاقا من سياساتها واستراتيجياتها الإدارية التي تعمل علي تحقيق أهدافها وخططها الموضوعة مسبقا دون الارتباط بمصالح المناطق التي تمارس منها الفروع نشاطها، كما أنها لا يتأثر بالمجتمعات التي تعمل فيها ولا تستطيع تلك المجتمعات أو الدول أن تؤثر علي سياسات وبرامج تلك الشركات العملاقة ذات الجنسيات المتعددة.

ثانيا : الإنتاج الكبير والتسويق الكبير :

فرضت الضرورة الاقتصادية وحسابات تكاليف الإنتاج علي الهياكل الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة ضرورة الإنتاج الوفير

للمشروعات وذلك للوصول للحد الأدنى للتكاليف، فالقانون الاقتصادي يفرض حقيقة انه كلما زادت كمية الإنتاج كلما أدي ذلك إلي انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة . وكلما تزايد ربح الوحدة المنتجة كلما تطلب الأمر زيادة كمية الإنتاج لتجاوز نقطة التعادل الاقتصادية.

وكلما تزايدت كمية الإنتاج للمشروع كلما تطلب الأمر الحاجة الماسة إلى تسويق تلك المنتجات علي نطاق واسع، إذا عجزت الأنماط الاستهلاكية الحالية عن استيعاب الكميات المنتجة تطلب الأمر خلق أنماط استهلاكية جديدة وسلوك استهلاكي جديد لاستيعاب الكميات المنتجة.

بالإضافة للمنطق الاقتصادي الذى يفرض نفسه علي العمليات الإنتاجية فقد ساعدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي بدأت خلال القرن العشرين علي فرض سياسة الإنتاج الكبير والتسويق علي نطاق واسع ومنها :

١- اتساع نطاق الأسواق:

ساعدت الأوضاع السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية علي خلق سوق محلي واسع النطاق، كما ساعدت عوامل ثقافية واجتماعية وإعلامية علي خلق تطابق في الأذواق وتشابه في أنماط الاستهلاك للأفراد كذلك ساعدت دراسات سلوك المستهلك وأنماطه الاستهلاكية والشرائية علي اتساع نطاق الأسواق.

٢- تزايد حجم الإنتاج الاقتصادي:

ويطلق عليه أحيانا الحجم الأمثل للإنتاج وهي الكمية التي ينتجها المشروع حيث تكون تكلفة إنتاج الوحدة اقل ما يمكن،

ويتوقف الحجم الأمثل للإنتاج علي طبيعة النشاط ونوعية المنتج وتكنولوجيا الإنتاج. كذلك يؤثر التغير في نظم وأساليب الإنتاج في تحديد الحجم الاقتصادي حيث الاتجاه إلي الآلية atomization يؤدي إلي تزايد التكاليف الثابتة مما يؤدي إلي ارتفاع الحجم الأمثل للإنتاج.

٣- الإنتاج لإشباع احتياجات ورغبات المستهلك العادي:

شهد القرن العشرين تغيرات متعددة في مفاهيم التسويق الحاكمة للإنتاج، فقد كانت مفاهيم التسويق السابقة موجهة بالمبيعات وهذا يعني إن الإنتاج يتم لإشباع احتياجات قطاع محدود من المستهلكين وهم أصحاب الدخول الكبيرة وعلي الشركات الإنتاجية أن تبذل جهدا ماليا لتسويق السلعة لهم، بينما المفاهيم الحديثة في التسويق تعمل علي الإنتاج لإشباع رغبات واحتياجات المستهلك النهائي للسلعة والذي دائما يتسم بمحدودية القدرة الشرائية له.

وكان الارتفاع في أجور ومرتبات الفرد اكبر الأثر في ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن العادي وتغير أنماطه الاستهلاكية مما حول الكثير من السلع التي ينظر إليها أنها سلع ترفيهية إلي سلع أساسية يمتلكها الأفراد.

٤- التوسع في الائتمان:

كان للتطوير في أنماط الاستهلاك واتجاه الأفراد لامتلاك السلع المعمرة مرتفعة الثمن بالنسبة للدخل مثل السيارات والأثاثات

الفاخرة أثرا كبيرا في التوسع في منح الائتمان طويل الأجل الذي كان قاصرا علي تمويل شراء العقارات.

٥- الاعتماد علي المدخرات الصغيرة:

كان للتطور في فلسفة وقانون إنشاء الشركات المساهمة في القرن العشرين الأثر الكبير في تزايد اعتماد المشروعات الصناعية العملاقة علي مدخرات الأفراد العاديين في تمويل الاستثمارات بها وذلك بإصدار أسهم أو سندات للشركات الصناعية التي تأخذ شكل شركات مساهمة.

كذلك استثمرت المؤسسات المالية وأوعية الادخار مثل البنوك وصناديق التوفير وبعض شركات التأمين وصناديق المعاشات وأموال النقابات مدخراتها في شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية العملاقة. وبلغ عدد حاملي أسهم الشركات الأمريكية عام ١٩٦٠ أكثر من عشرة ملايين فرد أمريكي منهم أكثر من أربعة ملايين فرد من عائلات الطبقة الأقل من الوسطي من حيث توزيع الدخل في ذلك الوقت

ثالثا : ظهور التنظيمات العمالية والنقابات :

أخذت التنظيمات العمالية في الولايات المتحدة حتى بداية الثلاثينات شكل تجمع بعض النقابات الحرفية للعاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة وأتي ذلك كرد فعل لحركات الإدارة العلمية التي بدأت منذ عام ١٩١٩ والتي وضعت أنظمة للأجور والحوافز اعتبرها العمال غير عادلة بالنسبة لهم وتعمل

علي توجيه عائد الزيادات في الإنتاج التي تتحقق إلي أصحاب رؤوس الأموال وإلي الهيئة الإدارية.

وقد استطاعت المشروعات الصناعية الكبيرة أن تقاوم التنظيمات العمالية حتى بداية الحرب العالمية الثانية ولكن هذه المقاومة انهزمت بعد الحرب عندما ظهرت ظاهرة المساومة الجماعية بين ممثلي العمال وممثلي المشروعات.

أصبحت الأجور وجميع ظروف العمل يتم إقرارها عن طريق المساومات الجماعية للمنظمات العمالية كذلك ساهمت بعض المنظمات العمالية في إدارة شئون الخدمات الاجتماعية التي تقدم للعمال، كما شاركت في إصدار بعض القرارات المتعلقة بالإنتاج.

التشريعات الحكومية لتنظيم النشاط الاقتصادي

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وظهور المنظمات الاقتصادية ذات الأهداف المتعارضة والمتشابكة إلي مطالبة الدول بزيادة التدخل الحكومي لإصدار التشريعات في عدد من المجالات منها:-

- في مجال حماية المدخرات الخاصة

صدرت مجموعة من القوانين التي تحمي المستثمر من الخداع والتضليل وذلك بضرورة إبراز المعلومات الضرورية التي يحتاج إليها المستثمر عند بيع الأسهم والسندات، كما أوجبت التشريعات ضرورة نشر ميزانيات المشروعات لتوفير البيانات الضرورية اللازمة لمعرفة المركز المالي للمشروعات بوضوح.

- في مجال حماية المستهلك

صدرت مجموعة من القوانين في الفترة من ١٩٠٥-١٦٣٧ في الولايات المتحدة التي تعمل علي توفير حق المستهلك في معرفة ما يحتاجه من بيانات عن السلع التي يستهلكها ، فأوجبت علي كل الشركات أن توضح علي كل سلعة معبئة سواء كانت أدوية أو مواد غذائية أو كيماوية ..... ألخ معلومات تبين محتويات السلعة وتاريخ التعبئة وفترة الصلاحية كما قضت تلك القوانين بتجريم التدليس والتضليل في الإعلانات.

- في مجال الحماية من المنافسة غير المشروعة

صدرت في الولايات لمتحدة عام ١٩١٢ مجموعة من التشريعات لحماية المشروعات من المنافسة غير المشروعة وتم فرض القيود علي قيام المشروعات بالاحتكار وعقد الاتفاقيات حول قيام أي تكتلات تعوق حرية التجارة.

- في مجال حماية حقوق الطبقة العاملة

صدرت مجموعة من القوانين التي تحمي حقوق الطبقة العاملة وذلك بوضع حد أدني للأجور والأمن الصناعي وتحديد عدد ساعات العمل وكفالة حق العمال في تكوين النقابات وحق الإضراب عن العمل وحظر تشغيل الأطفال وتنظيم تشغيل النساء وساعات عملهم كما صدرت مجموعة من تشريعات الأمن الاجتماعي عام ١٩٣٥ الذي يفرض علي المشروعات ضرورة المساهمة في حماية العمال من انقطاع الدخل.

التغير في أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

أدت الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية إلي ضرورة تطوير آليات وأدوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة أي اتجاهات نحو الكساد والتضخم، فتدخل الحكومات للمحافظة علي دخول المزارعين يتم عن طريق برامج دعم السلع الزراعية والتصاعد في الضريبة علي برامج الدخول ووضع برامج لخلق فرص عمل جديدة وزيادة مبالغ التأمين ضد البطالة وغيرها من برامج الإنفاق العام.

وقد صدرت في الولايات المتحدة عام ١٩٤٦ مجموعة تشريعات تعمل علي:

- تحقيق التوظيف الكامل
- المحافظة علي مستوي عالي من الإنتاج
- تحقيق استقرار الأثمان

وفي حالة ظهور بوادر الانكماش الاقتصادي تعمل الدولة علي زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب، بينما فيحالة ظهور بوادر التضخم تعمل الدولة علي خفض الإنفاق العام زيادة الضرائب كما تقوم الدول باستخدام السياسة النقدية في السيطرة علي كمية النقود في المجتمع ففي أوقات الكساد تقوم الدولة بزيادة كمية النقود في المجتمع لزيادة القدرة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلي زيادة الطلب علي المنتجات.

وفي حالة تعرض الدولة لأي اتجاه تضخمي في الأسعار فإنها بالإضافة إلي الإجراءات المالية سابقة الذكر تلجئ إلي تخفيض كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلي انخفاض الطلب علي المنتجات وبالتالي تتجه الأسعار إلي الانخفاض.

وفي منتصف القرن العشرين لم يكن لدي الدول الرأسمالية أي معايير للحكم علي مدي كفاءة وفعالية الإجراءات المالية وهل تستطيع فعلا محاربة الكساد ومنع التعرض للأزمات الاقتصادية.

اتفاقات الجات في جولة أوروجواي

نشأة الجات :

بعد الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة بالترويج والدعوة لضرورة تبني نظام جديد للتجارة العالمية يقوم علي مبدأين هما :

١- التبادلات التجارية متعددة الأطراف.

٢- معاملة الدول الأولي بالرعاية.

وقد تم الإقرار بهذين المبدأين في الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

ويمكن إن يؤدى الحصول علي المزايا المتعددة المتولدة من تحرير التجارة بين البلاد المتعددة فى نفس الوقت لجميع الأطراف المشتركة فيما بينها.

وتكون المميزات المتولدة عن تحرير التجارة بين جميع الأطراف اكبر من المميزات التي تحصل عليها الأطراف عند تقيد التجارة.

هذا بينما يعنى المبدأ الثاني وهو مبدأ الدولة الأولي بالرعاية أن يوافق كل طرف في معاملة تجارية علي عدم ممارسة التمييز لصالح أي دولة أخري أو ضد أي دولة أخري حتى تحصل كافة البلدان الموقعة علي منفعة الحوافز الأدني التى تم التفاوض بشأنها.

يحقق مبدأ الدولة الأولي بالرعاية عدد من المميزات لجميع الدول التي التزمت بهذا المبدأ. وقد شهد النظام العالمي الجديد الاقتصادي تحولا خطيرا في الفترة الأخيرة وذلك علي أثر توقيع ١١٧ دولة علي اتفاقية الجات في جولة أوروجواي وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية عام ١٩٩٥

تطور التجارة الدولية:

لا شك أن التجارة الدولية تمثل قطاعا أساسيا في التجارة الدولية لأي دولة فهي تخلق القيمة لكل من المنتجين والمستهلكين علاوة علي أنها تؤدي إلي زيادة كفاءة تخصيص عوامل الإنتاج حيث يستفيد من ذلك الاقتصاد ككل. وبناء عليه تزايد حجم التجارة الدولية

تطور الجات

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بدأت الدول الرأسمالية في تشكيل عالم جديد يتميز باقتصاد عالمي نشط ومنضبط الأداء من خلال أنشأ بعض المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة لتشرف علي الاقتصاد العالمي فقد أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. أما بالنسبة للتجارة الخارجية فتم الاكتفاء بتوقيع اتفاقية هامة عام ١٩٤٧ هي "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" "الجات" التي دخلت حيز التنفيذ من أول يناير عام ١٩٤٨ بعد أن وقعت عليها ٢٣ دولة كلها من الدول المتقدمة وكان الهدف منها تحرير التجارة الدولية تدريجيا.

وقد عقدت الجات منذ أنشائها ثمان جولات كان أولها جنيف ١٩٤٧ وأخرها جولة أوروجواي التي بدأت عام ١٩٨٦ وأنضم عدد من الدول إلي الجات حتى أصبح عددها ١١٧ دولة، وقد انتهت جولة أوروجواي إلي أنشاء منظمة دولية جديدة هي "منظمة التجارة العالمية" وقع عليها في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣، كما وقع عليها وزراء التجارة الخارجية في الدول الأعضاء في مراكش في ١٦ أبريل عام ١٩٩٤ ثم دخلت حيز التنفيذ في أول يناير عام ١٩٩٥.

مبادئ الجات في ظل جولة أوروجواي

تم الاتفاق في جولة أوروجواي علي خمسة مبادئ هي:-

١- مبدأ الدولة الأولي بالرعاية: وهذا يعني منح رعاية خاصة لأحدي الدول علي حساب الأخرى.

٢- مبدأ الشفافية: وهذا يعني حظر الالتجاء إلي القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية.

٣- مبدأ المفاوضات التجارية: وهذا يعني أن منظمة الجات هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام وتسوية المنازعات.

٤- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: وهذا يعني منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك مراعاة لظروفها.

٥- مبدأ التبادلية: وهذا يعني أن يتم تحرير التجارة الدولية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف تقوم علي أساس التبادلية.

نظام العمل في اتفاقية الجات:

يأتي " المجلس الوزاري" علي قمة الهيكل التنظيمى لمنظمة التجارة العالمية ويجتمع مرة علي الأقل كل سنتين للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام

ويتفرع من المجلس الوزاري ثلاث لجان هي "لجنة التجارة والتنمية" لجنة ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة.

ويضطلع المجلس العام بإدارة شئون ومهام منظمة التجارة العالمية خلال الفترات التي لا ينعقد فيها المجلس الوزاري وهناك عدة مجالس فرعية تتبع المجلس العام أهمها.

مجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات، مجلس حقوق الملكية الفكرية ... الخ.

وهناك جهازان يتبعان المجلس العام هما:

جهاز تسوية المنازعات وجهاز مراجعة السياسات التجارية.

وتجدر الإشارة إلي آلية فض المنازعات في الاتفاقية الجديدة التى جاءت أكثر إحكاما من النظام القديم، كما تم إضافة نص جديد يجيز استئناف الحكم علاوة علي أن القرارات الصادرة عن جهاز فض المنازعات ملزمة واتخاذ القرارات في المنظمة يتم علي أساس التوافق العام.

أهم اتفاقات الجات في جولة أوروجواي:-

(أ) تجارة السلع الزراعية

تم إضافة تجارة السلع الزراعية في اتفاقية أوروجواي بعد أن كانت مستبعدة وأهم ما انتهى إليه الأمر في جولة أوروجواي هو:

١- استبدال نظام القيود الكمية بالقيود السعرية، أي تحويل القيود غير الجمركية إلي رسوم جمركية.

٢- تخفيض قيمة التصدير المباشر بنسبة ٣٦% علي أن يتم ذلك خلال ٦ سنوات للدول المتقدمة و٢٤% للدول النامية أما الأقل نمو مستثني بالكامل.

(ب) تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة:

تم إضافته في جولة أوروجواي وأهم ما انتهي إليه هو:

١- إزالة الحصص تدريجيا.

٢- تزايد معدلات نمو واردات الدول المستوردة

٣- معاملة الدول الصغيرة المصدرة للمنسوجات معاملة تفضليه

(ج) تجارة الخدمات

تم إضافة قطاع الخدمات في جولة أوروجواي الأخيرة وتشمل تجارة الخدمات المالية "بنوك، تأمين، سوق المال" وخدمات النقل، والاتصالات والخدمات الاستشارية والسياحية والخدمات المهنية.

ويتضمن اتفاق الخدمات في جولة أوروجواي نوعين من الالتزامات هما:

١- إلتزامات عامة تماثل الالتزامات التي وردت في اتفاقية تجارة السلع

٢- إلتزامات محددة وهي عبارة عن جداول إلتزامات علي كل دولة من الدول الأعضاء

(د) إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة:-

١- يحظر قيام أي عضو بوضع إجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام اتفاقية الجات بشأن المعاملة الوطنية أو القيود الكمية.

٢- يتم إزالة التفرقة في المعاملة والقيود خلال سنتين للدولة المتقدمة و٥ سنوات للنامية و٧ سنوات للأقل نموا

٣- الشروط المحظور فرضها في مجال إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وهي:

أ- شرط المكون المحلي

ب- شرط أحداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي

ج- شرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية

د- شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من التصدير

(هـ) حماية حقوق الملكية الفكرية:

استهدفت اتفاقية أوروجواي حماية حقوق الملكية الفكرية وحرية انتقالها أو استخدامها في أسواق الدول الأعضاء وتشمل الملكية الفكرية حقوق التأمين، العلامات التجارية، براءات الاختراع، التصميمات الصناعية، الدوائر المتكاملة، وبرامج الكمبيوتر وتكون حماية حقوق الملكية الفكرية عن طريق ما يلي:-

١- التزام الدول الأعضاء بما تضمنته الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية من أحكام وإلتزامات (اتفاقية برن وباريس وروما وواشنطن)

٢- تطبيق مبدأ الدولة الأولي بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية

٣- وسائل فعالة تكفل حصول صاحب الحق علي حقوقه من ضمان عدم إساءة استخدامها

٤- تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ هذا الاتفاق خلال عام من تاريخ بدء السريان بينما تقوم الدول النامية بتنفيذه بعد خمس سنوات .

٥- يجوز للدول الأقل نموا أن تطلب خمس إضافية قبل الالتزام بتوفير براءات اختراع علي أساس المنتج .

(و) المشتريات الحكومية

تضمن الاتفاق الجديد لجولة أوروجواي مجموعة من القواعد المتعلقة بكيفية دعوة الشركات للمشاركة في المناقصات وإرساء العطاءات عليها وتطبيق أحكام الاتفاق علي العقود التي تزيد قيمتها عن ١٣٠ ألف وحدة سحب خاصة "حوالي ١٥٥ ألف دولار" ومن أهم هذه القواعد إلتزام الدول الأعضاء بجعل القوانين والقواعد والإجراءات والممارسات المتعلقة بالمشتريات الحكومية أكثر وضوحا وعلانية.

سادسا: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في اتفاقات جولة أوروجواي:

اعتبرت جولة أوروجواي المعاملات بين أطراف التكتل الاقتصادي أمر داخلى وليس دولي بمعني أن المعاملات بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي لا يمثل تعاملات بين دول منفصلة أنما يعتبر تعاملا مع تكتل واحد.

كما أنها لا تطبق شرط الدولة الأولي بالرعاية.

سابعا: الإغراق في اتفاقات جولة أوروجواي.

وصفت المادة السادسة من اتفاقية الجات والخاصة بالإغراق عام ١٩٧٩

بعد جولة طوكيو وتم إقرار تنفيذه في جولة أوروجواي. وقد عرفت هذه المادة الإغراق بأنه "الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلي بلد أخر أو أن تقل عن تكاليف أنتاجها" وعلي الدول المتضررة إقامة الدليل علي الإغراق. وإثبات أن ذلك يمثل ضررا علي صناعتها الوطنية. وتقوم منظمة التجارة العالمية بإجراء التحقيقات وإذا انتهت إلي صحة الإغراق وأضراره يتم اتخاذ إجراء في شكل فرض رسوم جمركية.

ثامنا: سلع تم استبعادها من اتفاقات جولة أوروجواي

استبعدت الجولة من المفاوضات الأخيرة صناعة البترول وهذا يعني أن تجارة البترول سوف تستمر في إطار الإجراءات الحمائية دون معاملة تفاضلية، كما استبعدت السمعيات والبصريات أي كل ما يتعلق بالإذاعة والتلفزيون والكاسيت.

الآثار المتوقعة لاتفاقات جولة أورجواي

تؤكد الدراسات التي نشرت مؤخرا عن الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات بعد جولة أوروجواي سوف تكون إيجابية علي المستوي الدولي حيث يتحقق دخل صافي إضافي قدره ٢٤٧ مليار دولار سنويا نظرا لإلغاء التشويهات في التجارة العالمية عن طريق تحرير التجارة العالمية الخارجية حيث سيتم إلغاء الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص.

ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي معدل نمو ٣,٥% سنويا يرتفع إلي ٨% عام ٢٠٠٥ ومن المتوقع أن تزيد التجارة العالمية بنسب تتراوح بين ٥% إلي ١٢% سنويا.

ولكن من المستفيد الأكبر من الزيادة في التجارة العالمية والتي مقدارها ٧٤٥ مليار دولار، أن الدراسات تؤكد أنه من المتوقع أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر، بينما لا تكاد الدول النامية تحصل علي شئ سوي الفتات "١٦ مليار دولار سنويا"

كما أن الدول الإفريقية سوف تتحقق لديها خسائر مباشرة تتراوح ما بين ١,٥ – ٣ مليار دولار سنويا.

استفادة الدول المتقدمة من الجات:

العولمة المالية أو تحويل المدخرات عبر الحدود القومية يمثل مصلحة للدول المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية

تستطيع الولايات المتحدة تحسين محفظة الاستثمارات بالتنوع علي نحو أوسع في الأصول الأجنبية حيث تتوجه الاستثمارات إلي البلدان التي تتسم بمعدلات ربحية أعلي من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المقابل تستفيد البلدان التي تتلقي هذه التدفقات من الاستثمارات من توافر فرصة للحصول علي رأسمال أرخص مما كانت ستحصل عليه من المدخرات المحلية فقط، كما ستمنح فرصة استثمار تلك المدخرات المحلية في الأغراض التنموية الصناعية والزراعية داخل أراضيها.

أثر العولمة علي ميزان مدفوعات الدول

في أي فترة زمنية يجب أن يتساوي مدفوعات التحويلات الخارجية الخارجة مع مدفوعات التحويلات الخارجية الداخلة، وعندما تزيد الواردات في بلد ما عن الصادرات فإنه يتعين علي الاقتصاد القومي ممثلا في الأفراد والشركات داخل الاقتصاديات الرأسمالية أن تحاول الحصول علي العملة الأجنبية المطلوبة لشراء الواردات الأجنبية الزائدة ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

١- بيع الأصول الأجنبية الموجودة داخل الدولة أو خارجها

٢- اقتراض العملة الأجنبية من المقيمين الأجانب

٣- الحصول علي قروض من مصارف في الخارج

٤- إصدار دين عام أو أسهم

ويعادل عجز ميزان المدفوعات صافي التدفق لرأس المال إلي الداخل وفي حالة زيادة الصادرات عن الواردات يحدث عكس ما سبق ذكره والذي ينبغي أن يعادل فائض ميزان المدفوعات تدفق رأس المال الوطنى إلي الخارج.

وفي غالب الأحوال يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات حتي في الولايات المتحدة التى تعاني منذ مطلع الثمانينات من عجز في ميزان المدفوعات ، تم تمويله من خلال زيادة كبيرة في صافي اقتراضها من الخارج.

ونتيجة لذلك تحققت المعادلة الآتية عام ١٩٨٢

استثمارات الولايات المتحدة في الخارج- استثمارات الأجانب في أميركا = ٢٦٠ مليار دولار فائض في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة.

بينما كانت المعادلة عام ١٩٩٦

استثمارات الولايات المتحدة في الخارج – استثمارات الأجانب في أميركا= ٧٠٠ مليار دولار عجز في ميزان المدفوعات.

ويتعين علي أي بلد تدخل التدفقات الرأسمالية لحدودها أن تتاجر وتنتقل رؤوس الأموال من كل أنحاء العالم إلي البلدان والتي توفر مناخ اقتصادي والتي تحقق معدلات عائد علي الاستثمارات مرتفع (مثلما تفعل الولايات المتحدة).

ومع تدفق رؤوس الأموال إلي بلد ما قد يتدهور ميزانه التجاري ولكن عجز ميزان المدفوعات لا يعني أن البلد أصبح أسوء حالا بل علي العكس فإن ذلك يعني ميزة مضافة إلي دخله القومي حيث يصبح الاقتصاد أكثر إنتاجا وأكثر ابتكارا.

فأن البلد التي تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية تستقطب أيضا الأفكار الجديدة والابتكارات التي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية.

وبالتالي لا يمكن النظر إلي عجز ميزان المدفوعات علي أنه دليل علي انخفاض القوة الاقتصادية لبلد معين.

فقد أدخلت الشركات الصناعية اليابانية إلي أميركا – عندما أقاموا مصانع لتجميع السيارات اليابانية بأميركا – تكنولوجيا إنتاجية جديدة ونظم التسليم في الوقت المناسب و نظام تكوين علاقات قوية مع الموردين.

وبعد ذلك انتقلت هذه التكنولوجيا والأساليب الإنتاجية والإدارية إلي عشرات من المصانع الأمريكية.

كذلك دخلت إلي الشركات الأمريكية ابتكارات إدارية آخري مثل دوائر جودة الإنتاج وغيرها من أساليب الرقابة علي جودة الإنتاج ثم انتقلت بعد ذلك إلي مصانع اليابان.

تجذب الولايات المتحدة استثمارا أجنبيا مباشرا أكثر من أي بلد أخر ويعمل بها نحو ٥% من القوي العاملة الأمريكية في شركات مملوكة لرأس المال الأجنبي بالكامل أو يملك الجانب الأجنبي جزء كبير منها.

توزيع استثمارات الولايات المتحدة

تؤدي العولمة إلي حرية انتقال الأموال وأن كثيرا من تجارة الولايات المتحدة حاليا تتطلب وجودا كبير للشركات الأمريكية في بلدان أجنبية. حيث أن كثير من المنتجات الأمريكية الصنع تحتاج إلي التسويق وإلي خدمات ما بعد البيع وخدمة العملاء في الخارج كذلك فأنه طبقا لعولمة الخدمات فإن كثير من الخدمات التي تصدرها شركات أمريكية في مجال الأعمال المالية والاستثمارية والقانونية يتم تسليمها شخصيا في الخارج من خلال مكاتب في الخارج.

أن العولمة تعني إزالة الحواجز الجمركية والتجارية مما يجعل الشركات الأمريكية تستثمر في الخارج. فعمال صناعة السيارات في دترويت ينتجون حاليا أجزاء يتم شحنها إلي مصانع التجميع المملوكة لأمريكيين في بلدان أخري لخدمة مشتري السيارات الأجانب في كل أنحاء العالم ؟ .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو توزيع استثمارات الولايات المتحدة علي بلدان العالم.

يوضح الشكل التالي توزيع استثمارات الولايات المتحدة علي العالم الخارج

توزيع استثمارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٦

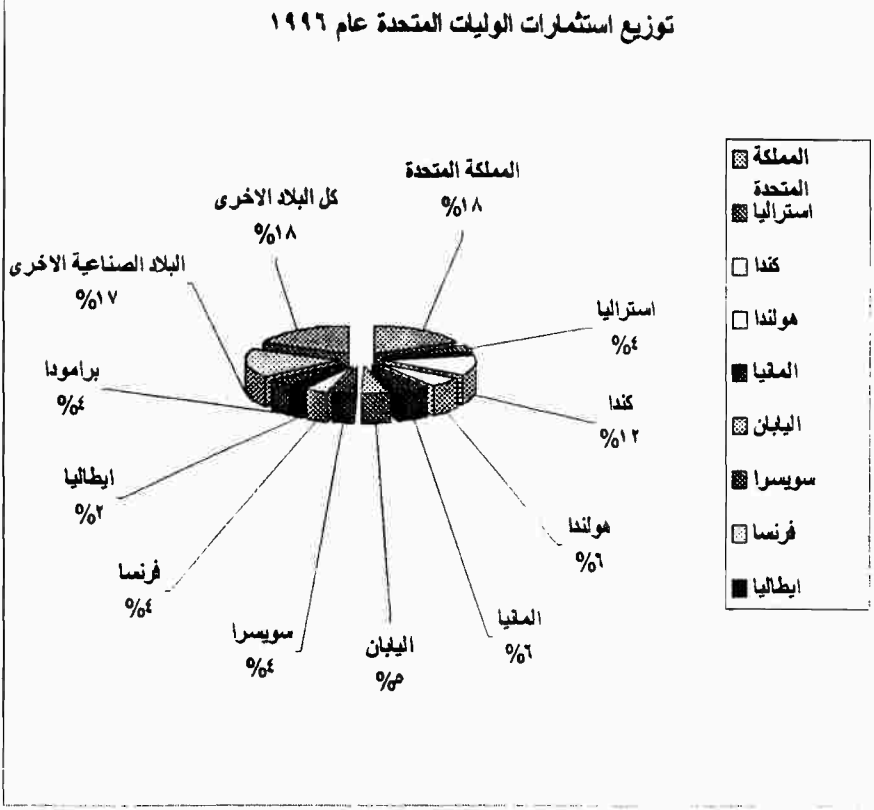

ومن هنا يتضح أن أغلب استثمارات الولايات المتحدة في الخارج ذهبت إلي البلاد الغنية وهي تمثل نسبة ٨١% من استثمارات الولايات المتحدة، بينما الاستثمارات داخل البلاد النامية لا تزيد عن ١٩% من استثمارات الولايات المتحدة بالخارج

وفي دراسة أخري عن توزيع استثمارات الشركات متعدد الجنسية التي يمتلكها أمريكيون لهم نشاط أنتاجي في البلاد النامية (١)

والسؤال الثاني هل تؤدي العولمة المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال إلي التنمية الصناعية؟

هل هي عولمة صناعية أم إنتاجية أم عولمة مالية؟

أن دراسة توزيع استثمارات الأجانب داخل الولايات المتحدة توضح أن استثمارات الأجانب في الأوراق المالية في التمويل والتأمين والعقارات بلغت نسبة ٣٢% عام ١٩٩٦ وأن نسبة الاستثمارات في الصناعة بلغت ٣٤% وهذا يعني أن هناك ٦٦% الاستثمارات في أغراض غير صناعية.

وهذا يؤكد أنها عولمة مالية وليست عولمة صناعية تهدف إلي تحقيق الرشد في استخدام الموارد الاقتصادية علي مستوي العالم كما تفترض العولمة.

وإذا كانت الدراسات الواقعية نتيجة نحو العولمة المالية إلا أن الافتراضات النظرية تقول أن القوانين والتقاليد الأمريكية ستجعل من الصعب جدا وقف البنوك وشركات التأمين أو حتى الأفراد من الاستثمار في الخارج بإقامة أي نوع من المصانع.

كما لا يوجد أي موانع من استئجار البلاد الأجنبية للخبراء الأمريكيين للمساعدة في تصميم وإدارة المصانع أو تسويق المنتجات

ولكن الافتراض السابق سيظل افتراض نظري لا توجد أدلة علي تحقيقه إلا بتواجد القدرة والرغبة من البلاد النامية لتحقيق ذلك.

ويوضح الشكل التالي الاستثمارات الأمريكية في العالم الخارجي لعام ١٩٩٦.

هيكل استثمارات الولايات المتحدة في الخارج عام ١٩٩٦

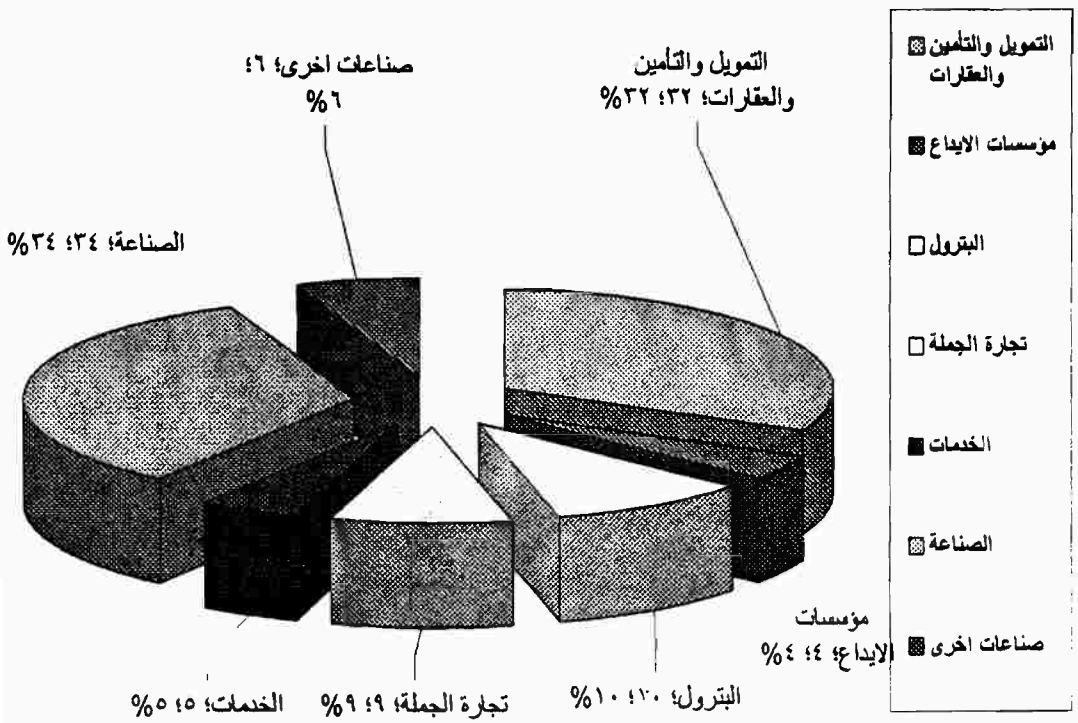

المصدر: مكتب التفعيل الاقتصادي، الولايات المتحدة الأمريكية

مزايا الجات للولايات المتحدة والبلدان الغنية:

يتوقع البنك الدولي أن يكسب المستهلكون قوة شرائية إضافية تتراوح ما بين ١٠٠ و٢٠٠ مليار دولار سنويا نتيجة لاتفاقية أروجواي يذهب الثلثان منها للبلدان الغنية ومنها الولايات المتحدة.[١]

كذلك فإن الاتفاقية التي تم التوصل إليها في أواخر ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة وكثير من شركائها التجاريين لإلغاء التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا الراقية تحت أشراف منظمة التجارة العالمية لتحرير أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية في مختلف أنحاء العالم،

العولمة بين الدول النامية والدول المتقدمة[٢]

يري Greedier William١٩٩٧ أن النمو السكاني المتسمر للبلاد النامية وما يصاحبه من زيادة القدرة الصناعية والإنتاجية في العالم النامي سيؤدي إلي تكدس وفائض من السلع التي تنتجها الدول منخفضة الأجور.

وأن ذلك سوف يؤدي إلي الانخفاض المغالي فيه في الأسعار في كل أنحاء العالم مما يمثل ضررا علي الأرباح والعائد علي رأس المال.

كما أن ذلك يؤدي الى انخفاضات متتالية في الأجور العمالية ذات المهارة المتوسطة.

---

١ International Monetary Fund, various years, Direction of Trade Statistics yearbook.

٢ Greider, William, one world ready or not: the Manic Logic of Global Capitalism, Simon & Schuster, ١٩٩٧.

أن عمال الصناعة في البلاد الغنية المتقدمة والبلاد النامية الفقيرة يتجهون إلي التخصص في صنع منتجات مختلفة، الكمبيوترات والطائرات تصنع في البلاد الغنية بينما تصنع الملابس واللعب في البلاد النامية، ويوجد بعض عمال الدول المتقدمة يعملون في صناعات يكون أنتاج دول العالم الثالث فيها كبيرا.

وأن الأجور المنخفضة في الدول النامية سوف تؤدي إلي هزيمة معدلات الأجور التي تدفع في الولايات المتحدة، ومن ناحية آخري فإن التزايد السكاني في الدول النامية سوف يؤدي إلي تحويل السكان في الدول المتقدمة إلي أقليات . آن سكان البلاد النامية ينمون بسرعة أكبر من سكان العالم الصناعي.

ويري أخرون أن النظر إلي بلدان العالم النامي باعتبارها تشكل تهديد للولايات المتحدة والدول المتقدمة يعد انقلاب حاد علي أيدلوجية التعامل مع الدول النامية خلال الحرب الباردة وحتى زوال الاتحاد السوفيتي.

ويري أصحاب هذا الاتجاه ،

أنه آن الأوان لكي ينظر الأمريكيون إلي العالم الثالث باعتباره فرصة اقتصادية هائلة، أي سوق نامية وكبيرة للسلع والخدمات التي تنتجها الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى وليس خطرا وتهديدا.

منذ الثمانينات واقتصاديات البلدان النامية تنمو أسرع منها في البلدان الصناعية، ولا يعني النمو السريع أجورا أعلي فقط، وإنما أيضا زيادة الطلب الاستهلاكي.،

أن كل التقارير الاقتصادية تشير لإمكانيات نمو المنتجات والخدمات التي ينتجها الأمريكيون في العالم الثاني

أن الحقيقة الأساسية أن العالم النامي يمثل فرصة تجارية هائلة للشركات والعمال الأمريكيين."

وفي ضوء الانخفاض السريع في تكاليف القدرة الكمبيوترية واحتمال أن توفر التلفزيونات ومعدات الشبكات البسيطة القدرة الكمبيوترية للجماهير الفقيرة هنا وفي الخارج.

وبالتالي تكون الإمكانيات المتاحة للمنتجات والتكنولوجيات التي ينتجها الأمريكيون في الوصول إلي الأسواق في مختلف أنحاء العالم شيئا لا يجب التنازل عليه.

أما بالنسبة إلي الادعاء بأن البلاد النامية سوف تهدد باكتساح العالم بكثير جدا من السلع منخفضة السعر فإنه اعتقاد خاطئ تماما لأن أغلب البلاد النامية تحقق عجزا في ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن ما تقدمه للولايات المتحدة من سلع رخيصة فإنها لابد أن تشتري المنتجات التي لا تستطيع الحصول عليها بسعر أرخص من منتجيها.

تاريخ تحرير التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية:

منح الكونجرس الأمريكي الرئيس "وودرو ويلسون" الكثير من السلطات التي ساعدته علي تحرير التجارة الأمريكية من جانب واحد، بغض النظر عن الحواجز الجمركية التي تقيمها البلدان الأخرى ولذلك قام بتخفيض الرسوم الجمركية طوال سنوات الحرب العالمية الأولي.

ولم يستمر الأمر طويلا فقد وصل إلي الحكم الرئيس "ويليام هاردنج" الذي لم يقتنع أبدا بفكرة تحرير التجارة وقام بإلغاء سياسات ديلون التجارية واستغل السلطة التي منحت له من الكونجرس الجمهوري بعد الحرب لزيادة الرسوم الجمركية ضد

البلدان التي تمارس التفرقة بين صادرات الولايات المتحدة إليها وصادرات البلدان الاخري التي تعقد معها اتفاقيات تجارية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خفض كل من الرئيس ترومان وإيزنهاور الرسوم الجمركية مرة ثانية وذلك للمساهمة في تسهيل الانتعاش الاقتصادي للحلفاء الاوروبيين.

واستمرارا في بدء تحرير التجارة فقد خفض الرئيس ايزنهاور والرئيس جون كنيدي الرسوم الجمركية علي الواردات من بلاد العالم الثالث ومن البلاد الصغيرة الأخرى وذلك لوقف المد الشيوعي المتوغل في بلدان العالم الثالث والبلاد الفقيرة ومن ناحية أخري لحفز تلك الاقتصاديات علي التقدم والنمو.

وفي عام ١٩٣٤ منح الكونجرس للرئيس فرانكلين روزفلت السلطات اللازمة لعقد اتفاقيات تبادل ثنائية تعمل علي إجراء تخفيضات متبادلة في الرسوم الجمركية تصل إلي ٥٠% من الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان الاخري، وقد ابرم الرئيس روزفلت عدد من الاتفاقيات يزيد عن ٣٠ اتفاقية تجارية بحلول عام ١٩٤٥.

وقد ترتب علي اتفاقيات التجارة الثنائية بين الدول وجود مشكلة الصعوبة في الكشف عن "قواعد المنشأ" حتى يمكن إعطاء المميزات التفضيلية للدول المشتركة في الاتفاقية.

بعض التصريحات التي نشرت في أعقاب التوقيع علي جولة أوروجواي:

- الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون":

"الولايات المتحدة ستقود العالم في الاقتصاد بعد أن أصبحت قائدة له علي المستوي العسكري"

- ممثل الهند في مفوضات جولة أوروجواي:

"قدمت أمريكا وأوربا وثيقة وقع عليها العالم مكرها"

- السيد عمرو موسي وزير خارجية مصر:

"اتفاقية الجات ليست في مصلحة الدول النامية أبدا"

- رئيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

"أن الدول النامية حصلت علي فتات كعكة أوروجواي"

- السفير منير زهران رئيس وفد مصر في مفاوضات جولة أوروجواي:

"ميزان مدفوعات الدول النامية سيصاب؛ بالخلل نتيجة زيادة الاستيراد وانكماش الصادرات والمستفيد الأوحد من هذا هو الدول المتقدمة"

لماذا وافقت الدول النامية علي اتفاقية جولة أورجواي؟

وقعت الدول النامية علي اتفاقية جولة أوروجواي للأسباب الآتية:-

١- أن ٨٠% من التجارة العالمية تخص الدول الصناعية المتقدمة، عدم توقيع الدول النامية سيؤدي إلي فقدها التعامل مع ٨٠% من حجم التجارة العالمية.

٢- أن الدول لم تكن موحدة الكتلة في المفاوضات ومعني ذلك أن أي دولة لا توقع علي الاتفاقية ستكون شبه منعزلة عن التجارة العالمية لفقدها التعامل مع٩٢% منها.

٣- أن عدم انضمام أي دولة لاتفاقية جولة أوروجواي يجعلها تفقد العضوية في منظمة التجارة العالمية ومن ثم لا تستفيد من مزايا الانضمام إليها وأهمها معاملة الدولة الأكثر رعاية، والاستفادة من التخفيضات الجمركية.

كيف تتمكن الدول النامية من تنظيم الإيجابيات وتحجيم السلبيات:-

يستدعي ذلك ما يلي:-

١- الدول النامية المستوردة للسلع الزراعية المدعمة عليها أن تستفيد من الفترة الانتقالية في سرعة زيادة أنتاجها من هذه السلع لتقليل الاعتماد علي الاستيراد.

٢- الدول النامية التي تحظر استيراد المنسوجات والملابس الجاهزة عليها سرعة تطوير الصناعة لديها.

٣- دعم وتطوير قطاع الخدمات وخاصة البنوك والتأمين للتمكن من المنافسة فيها.

٤- اتباع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تسمح بتشجيع التصدير وأهمية دراسة الأسواق الخارجية وتخفيض الأعباء الضريبية وتخفيض أعباء التمويل

٥- سرعة أعداد التشريعات والقرارات الخاصة بالمواصفات القياسية مثلما فعلت الدول الأوربية التي أصدرت "أيزو ٩٠٠٠ -٩٠٠٤ .

٦-سرعة إصدار التشريعات الخاصة بمنع الإغراق والاحتكار.

٧- الإسراع في تنفيذ التكامل الاقتصادي لأنه المستقبل الوحيد بعد أوروجواي.

تحرير التجارة مهمة لم تنجز بعد

علي الرغم من أن تحرير التجارة حقق تقدم هائل في تخفيض الرسوم الجمركية.

الرسوم الجمركية تصل في أكثر من البلاد النامية إلي أكثر من ٣٠% وتتحول الحصص الزراعية والحواجز المقامة أمام مقدمي الخدمات الأجانب والقيود عن الاستثمار إلي رسوم للحماية مكافئة للرسوم الجمركية تبلغ ٥٠% ،ومازالت هناك في البلاد المتقدمة قيود على التجارة . حيث تصل الرسوم الجمركية علي بنود منتجات الألبان والسكر تزيد عن ١٠٠% في دول الاتحاد الأوروبي وتصل ١٠٠% في الولايات المتحدة.

وفي اليابان تزيد الرسوم الجمركية علي منتجات الألبان عن ٣٠٠% ولا تزال الرسوم الجمركية علي القمح تزيد عن ١٥٠%.

العولمة المالية

سبق القول أن العولمة الحديثة هي العولمة المالية وليس عولمة المنظمات الصناعية.

أن الظاهرة التي تقلق التفكير الاقتصادي في الوقت الراهن هي التزايد المحموم للاستثمارات المالية في الأنشطة غير الإنتاجية وهذا الذي يقصد به الأنشطة في المضاربات علي مستوي العالم مما يمثل تحول من الرأسمالية الإنتاجية إلي رأسمالية مضاربات تحقق أرباح من أنشطة غير إنتاجية في القطاع المالي وعملياته علي مستوي العالم، والعولمة المالية تمثلت في تزايد حركة رؤوس الأموال بين دول العالم وزادت هذه الحركة بشكل كبير خلال التسعينات حتى بلغت الشركات المالية عام ١٩٩٥ نحو ١٢٧ بنك وشركة مالية.

كذلك تمثلت العولمة المالية في المنظمات الدولية العملاقة التي تدير وتنتج نظام العولمة الجديد والنظام العالمي الجديد . وهي كذلك القوانين والمعارف التكنولوجية التي تفرض وجودها علي العالم.

أثر العولمة المالية علي اقتصاد الولايات المتحدة

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلي نوعين من الاستثمارات هما:-

١- استثمارات محفظة الأوراق المالية:

وهي تتمثل في شراء الأجانب للأسهم والسندات المحلية وكذلك غيرها من الأصول المالية التي يمكن بيعها بسهولة في السوق المفتوحة . واستثمار محفظة الأوراق المالية لا يحول التجارة فقط بل يضيف إلي التراكم الاستثماري من قبل المقيمين

المحليين وبذلك ينخفض سعر الفائدة المحلية عما كان سيصبح عليه لو انخفض التراسم الاستثماري الداخلي وانخفضت استثمارات محفظة الأوراق الخارجية.

وخلال الثمانينات والتسعينات حققت الولايات المتحدة مكاسب هائلة من قيام البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات الخاصة والأفراد لشراء مبالغ ضخمة من دين الخزينة الجديد الذي يتم طرحه في الأسواق المالية سنويا لتمويل عجز الميزانية الاتحادية الكبير

ولكن لو كان الأجانب قد امتنعوا عن شراء الدين العام (عجز الميزانية الاتحادية) لارتفعت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وبالتالي لانخفض الاستثمار العام في المصانع والمعدات بصورة مؤكدة.

أثر عولمة تدفقات رأس المال علي الولايات المتحدة:

مثل الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية بالولايات المتحدة فإن تدفقات رأس المال المباشر تؤدي إلي زيادة إجمالي رأس المال المستثمر المحلي في الولايات المتحدة وبالتالي انخفاض تكلفة الحصول علي رأس المال بالنسبة للشركات المحلية ولكن مزايا استثمار رأس المال الأجنبي داخل الولايات المتحدة تزيد عن ذلك وفيها:-

١- بالرغم من أن الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد الأكثر إنتاجية ومعدلات الابتكار به الأعلى في العالم فإن المستثمرين الأجانب المباشرين يأتون ومعهم رؤوس الأموال بالإضافة الى أفكار إنتاجية جديدة وطرق وأساليب إنتاجية جديدة ومنتجات جديدة.

مصيدة العولمة

أن مراجعة سلوك الشركات متعددة الجنسية أو الشركات الدولية تسفر عن الحقائق التي يجب أن تكون معلومة لدي المخطط الاقتصادي والمالى في الدول المختلفة وعلي الأخص الدول النامية.

١- أن الشركات الدولية تستخدم مرافق الدولة مثل النقل بالسكك الحديدية وتستخدم الطرق الممهدة والمنفق عليها من قبل الحكومة.

٢- أن أبناء العاملين بهذه الشركات الدولية يحصلون علي الخدمات التعليمية المجانية في المدارس التي تنفق عليها الحكومة.

٣- أن العاملين بالشركات الدولية يحصلون علي كافة الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة مثل (خدمات العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية وخدمات الإعلام المجانية)

وبالرغم من ذلك فإن هذه المنظمات الدولية لا تساهم في نفقات تمويل هذه المرافق الحكومية إلا من خلال القدر الضئيل من ضرائب الدخل المفروضة علي دخول العمال والموظفين.

الآثار السلبية للعولمة :

- الهجوم علي الدولة والعمل على تقليص دورها.
- تحويل الدولة من الفاعل إلي الوحدة التابعة الملتزمة بتنفيذ مقررات العولمة.
- تقوية منظمات المجتمع المدني لتقوم بالوصاية علي وصايا العولمة.

- العمل علي خدمة مؤسسات وسيطة بين الإفـراد والدولـة كمنظمـات المجتمع المدني.
- تقوية الهويات المحلية والفرعية من المدن والمناطق لتكوين مؤسسات منافسة للدولة تبني علي هويات محلية (الأكراد بالعراق – حماس فـي فلسطين – ..)
- المطالبة بتقييد دور الدولة وتحويلها إلي الإفراد والجهات والوحـدات ذات المصالح الخاصة والأهداف الفئوية.
- الترويج للأفكار التي تمثل انتقاصا لقـدرة واسـتقلالية الدولـة مثـل اللامركزية والمشاركة في اتخاذ القرارات والديمقراطية وبناء المجتمع المدني.

مخاوف الولايات المتحدة من العولمة

(مخاوف الهجرة غير الشرعية)

تمثل الهجرة غير الشرعية قضية مقلقة لدول العالم المتقـدم وقـد كانـت الولايات المتحدة مركز جذب للأفراد من كل دول العالم وبالذات من بـلاد العـالم النامي لعدد من الأسباب التي من أهمها :

١- توفير الفرص الاقتصادية للمهاجرين وتحقيق الحلم الأمريكي بـالثراء السريع.

٢- توفير الحرية السياسية وحقوق الإنسان.

٣- الاستفادة من تراكم الخدمات المجانية للمواطنين.

وقد ترتب عن هذه الأسباب السابقة تزايد الهجرات إلي الولايات المتحدة للفوز بالإثراء السريع وتحسين حياتهم.

ويري الليبراليون إن الهجرة القانونية تقدم عدة مزايا منها:

١- إن المهاجرين غالبا من ذوى الأداء المرتفع والمتميز.

٢- إن المهاجرين لديهم روح تنظيم المشروعات.

٣- إن المهاجرين لديهم ميل مرتفع للإدخار

٤- إن الهجرة تزيد من أعداد الشبان في سن العمل مما يخفض من نفقات برامج رعاية كبار السن المتقاعدين ونفقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

وبالرغم من مزايا الهجرات القانونية فان الهجرة غير القانونية لها عيوب يدعيها المعادون للهجرة منها:

١- إن المهاجرين غير القانونيين لديهم دافعية عالية لارتكاب الجرائم

٢- إن التأهيل العملي لهم محدود

٣- أنهم يستنزفون المبالغ التي تقدمها الحكومة للرعاية الاجتماعية والصحية

٤- أنهم ينافسون سكان البلاد الأمريكيين في سوق العمل من العمال ذو المهارات المحدودة مما يؤدي إلي تخفيض أجورهم وتقليل فرص التوظف لديهم.

اتفاقية الجات الدولية والسيادة الوطنية الأمريكية :

هل تؤثر اتفاقية الجات الدولية علي السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية؟

مثل كل الاتفاقيات التجارية الكبرى وقعت الولايات المتحدة الاتفاقيات الآتية:

- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.
- اتفاقية منظمة التجارة العالمية

وكل من الاتفاقيتين تم التوقيع عليها من رئيس منتخب ووافق عليها كونجرس منتخب وذلك بعد مناقشات ومداولات متعددة. وبالتالي لا تؤثر الاتفاقية علي حرية مواطن الولايات المتحدة ولا تؤثر علي الكيان الديمقراطي كما تحافظ علي السيادة الوطنية.

القضية التي تثيرها الاتفاقية هي عدالة التطبيق بمعنى:

ما إذا كانت الالتزامات والمتطلبات المحددة التي تفرضها علي بلد ما أكثر أو اقل من المنافع التي يحصل عليها نفس البلد من تطبيق نفس المتطلبات علي الآخرين؟؟

إن المنافع التي تعود علي الولايات المتحدة من الانضمام لمنظمة التجارة تبدو أنها أعلي كثيراً من تكاليف الانضمام إلي منظمة التجارة وذلك لعدد من الأسباب منها :

- تحسين فرصة وصول الشركات الأمريكية للأسواق الخارجية

- تمنح الولايات المتحدة مركز الدولة الأولي بالرعاية وذلك مع ١٢٥ دولة عضو في منظمة التجارة العالمية
- تضع قيودا علي قدرة الدول الاخري في وضع تدابير حمائية تعوق تدفق السلع والخدمات إلي حدودها.
- تقليل تكاليف سياسات وضع قيود علي دعم الشركات وإجراءات مكافحة الإغراق
- إمكانية وجود فروق في السياسات المحلية القومية التي تضمها الولايات المتحدة عن غيرها من السياسات الأخرى.

تأثير اتفاقية الجات علي السيادة الوطنية :

قواعد الاتفاقية تحافظ علي وجود فروق فردية واسعة في السياسات المحلية.

الاتفاقية لا تطالب الدول بتبني سياسة محددة، ولكن تلزمها فقط إن تطبق السياسات بطريقة لا تمارس التفرقة ضد الدول الأعضاء أو فيما بينها.

وبمراجعة نص المادة ٢٠ من اتفاقية الجات (١٩٥٢)

بمقتضي شروط عدم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل ... تعقيدا مستترا للتجارة الدولية، فليس هناك شيء في هذه الاتفاقية يمكن فهمه علي أنه يمنع تبني أو إنفاذ أي طرف متعاقد للتدابير الضرورية لحماية الأخلاق والمعنويات العامة، ..... وحياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات ..... أو الكنوز الوطنية ذات القيمة الفنية والتاريخية أو الأركيولوجيه، وصون الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاذ.

وبتحليل النص السابق نجد إن الشعوب لن تتخلي عن حقها في تقرير المصير ولكنها قد تخضع قراراتها لقيود الاتفاقية مع الأخذ في الاعتبار إن قراراتها تتحدد بطريقة ديمقراطية.

إن الانضمام للاتفاقية يتم بصورة ديمقراطية يعد موافقة الهيئات البرلمانية للدول وطبقا لأقرار الاتفاقية تكون الدول وضعت قيدا علي سلوكها القومي، إلا إن القيد وضع طبقا لإجراءاتها الديمقراطية بما يؤكد سيادتها الوطنية.

وحتى عندما تغير إحدى الدول سياساتها التي تتعارض مع هذه الاتفاقيات فأنها لا تتخلي عن سيادتها.

وعندما تثور منازعات تجارية بين بلد يرتكب مخالفة طبقا لاتفاقية الجات فانه أما أن يخضع للعقوبة الناتجة عن انتهاك التزامات المعاهدة أو الانسحاب من الاتفاقية إن لم تعد مبادئها متسقة مع مصالحه.

الحماية من تحرير التجارة في أمريكا :

التصدي لأضرار تحرير التجارة في أمريكا:

أولا : مادة : الشرط الوقائي :

يتضمن القانون الأمريكي حكمين لتخفيف الآثار المعاكسة لتحرير التجارة من اجل حماية العمال والشركات التي أضيرت من التجارة

الترخيص لحماية الصناعة :

يرخص القانون الأمريكي الحالي للرئيس الأمريكي (بناء علي توصية مؤكدة من لجنة التجارة الدولية) بتقديم حماية مؤقتة ضد الواردات التي يتبين أنها تسبب "ضررا خطيرا" للصناعات المحلية – طبقا للقسم ٢٠١ من قانون التجارة الأميركي الصادر عام ١٩٧٤-.

كذلك سمحت المادة ١٩ من الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة "الجات" بتقديم حماية مؤقتة ضد الواردات التي تسبب "ضررا خطيرا" للصناعات المحلية.

وتعمل المادة السابقة علي تقليل الضغط السياسي علي الحكومة لتحقيق حماية ابعد مدي مما سبق ذكره.

والتغيرات التي أدخلت علي القسم ٢٠١ عام ١٩٧٤ عملت علي الحد من قدرة الكونجرس علي تقرير زيادة في الرسوم الجمركية علي الواردات الأمريكية.

وهناك عدد من القيود علي تطبيق القسم ٢٠١ والمادة ١٩ من اتفاقية الجات وهي:

١- إن الإعانة التي تقدمها الولايات المتحدة لصناعة ما هي إعانة مؤقتة مدتها طبقا لاتفاقية اورجواى أربع سنوات مبدئيا مع إمكانية المد حتى ثماني سنوات.

٢- إن قرار منح الإعانة هو قرار تقديري مما يجعل هناك اختلاف بين قرار الإعانة وفرض رسوم مكافحة الإغراق والرسوم الموازية والتي تطبق بصورة آلية.

٣- تطالب المادة ١٩ أن تطبق الحماية بطريقة لا تضمن تفرقة بين جميع البلاد وليس علي بلد واحد أو مجموعة من الدول.

٤- تقديم تعويضات للدول التي تتأثر صادراتها بصورة معاكسة ولهذه القيود تأثير ايجابي علي التجارة لأنها تحد من الضرر الذي توقعه الحماية علي المستهلكين.

مساعدة التصحيح التجاري :

الآلية الثانية لتخفيف المضار التي تنتجها العولمة وتحرير التجارة بموجب القانون الأمريكي الراهن هي مساعدة التصحيح التجاري – أنشئت مساعدة التصحيح التجاري عام ١٩٦٢[٣١]

- مزايا نقدية للعمال وهى تتضمن الذين يفقدون وظائفهم بسبب تحرير التجارة.
- يوفر مدفوعات (إعانات) مستمرة للتامين ضد البطالة
- يوفر إعانات إعادة التصحيح التجاري بعد ستة شهور من مدفوعات التامين العادية
- يوفر إعادة تدريب للعمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة التجارة
- يوفر مساعدة للبحث عن عمل
- يقدم مساعدة لمصروفات إعادة التوظف

وعندما تم تعديل القانون وتم دمجه في قانون التجارة الصادرة عام ١٩٨٨ فقد جعل إصلاح ١٩٨٨ المزايا النقدية الأسبوعية التي يحصل عليها العامل مشروطة بتسجيل العمال المؤهلين للحصول عليها في برامج تدريب أو استكمال التدريب وتم منح حوالي ٢ مليون عامل شهادات باعتبارهم مستحقين لمساعدات "مساعدة التصحيح التجاري"

---

[٣١] المصدر وزارة التجارة الامريكية [١٩٩٦]

تم تعديل بنود القانون واصبحت جزء من قانون التجارة الصادر ١٩٨٨

سياسة مكافحة الإغراق الأمريكية :

سبق القول انه نصت المادة السادسة من اتفاقية الجات الخاصة بالإغراق عن إن تحال الشكاوى الخاصة بالواردات إلي الأحكام المؤقتة في القسم ٢٠١ من الاتفاقية.

وينص القانون الأمريكي بان دعم الصناعات يتقرر بصورة آلية بمقتضي معيار "الضرر المادي" الذي يسهل إثباته ومن الواضح إن قوانين مكافحة الإغراق تعاقب السلوك التسعيري للبائعين الأجانب.

وتسعي كثير من الدول لاتخاذ تدابير لمكافحة الانحراف علي الطراز الأمريكي.

وبالرغم انه علي الولايات المتحدة ان تقوم بإصلاح أو إلغاء قوانين مكافحة الإغراق الخاطئة الخاصة بها حتى تكون مرشدة للدول التي تحافظ علي سياسات ملائمة للمنافسة أي سياسات تضمن عدم تشويه أسواقها الداخلية بصورة مصطنعة بالإحجام الانعزالي عن التجارة والذي قد يكون مدمرا بالنسبة للمنافسين الأجانب مثل الحواجز الرسمية التي تفرضها الحكومات.

وتطبق الولايات المتحدة معيار "السعر الهجومي" أو "السعر النهاب" بموجب قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي في إثبات الانحراف . وهو السعر المحدد علي أساس سعر التكلفة المتغيرة فقط وليس علي أساس متوسط تكلفة الوحدة.

ومن المعروف انه كلما تزايدت كمية الإنتاج كلما اقتربت التكلفة من الإنتاج الذي يؤدي إلي اغراق الأسواق بالمنتجات للوصول إلي سعر التكلفة المتغيرة والذى يمثل حالة احتكار تؤدي إلي إحجام المنتجين الآخرين الانعزالي عن التجارة.

وبالتالي فان القانون الأمريكي يحذر من التسعير علي أساس التكلفة المتغيرة فقط ويعنى به وصول السعر إلي مجرد التكلفة المتغيرة لان التكاليف

الثابتة قد آلت إلي الصفر بزيادة الكميات المنتجة أو بسبب إعانة الحكومات للمنتجات والتي غطت التكاليف الثابتة للوحدة

وتحظر الجات إمكانية تحديد الإغراق كنتيجة لمجرد تحركات سعر الصرف

تطالب اتفاقية الجات بإلغاء أو مراجعة أوامر فرض رسوم لمكافحة الانحراف المنصوص عليها في التشريعات لمدة خمس سنوات علي الأقل بدءا من ١٩٩٨.

وحتى الآن لم يتم إلغاء كثير من أوامر مكافحة الإغراق الأمريكية عمليا بموجب عملية المراجعة.

تقييم العولمة (سياسة الانفتاح) للولايات المتحدة:

حققت سياسة الانفتاح التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب مزايا كثيرة للأمة وللدول الأخرى في كافة أنحاء العالم.

ولكن ما زال هناك كثير من المحللين والاقتصاديين الذين يشتكون من تأثير العولمة والسياسات التي ساعدت علي جعل التكامل الاقتصادي ممكنا.

ولكن شكاوى المعارضين للعولمة بالولايات المتحدة ليس لديهم أي دلائل مؤكدة علي أضرار العولمة علي الولايات المتحدة ولكن السبب في ذلك هو انتشار القلق من معدل النمو البطيء وزيادة عدم المساواة والخلل الذي يتعرض له العمال.

هناك مبررات للخوف من العولمة وتحتاج إلي المزيد من التنظيم والحلول للمعالجة منها: - زيادة التفاوت في الأجور. - إن كثير من الشركات تتحمل خسائر بسبب التجارة المحررة. - ارتفاع نسبة البطالة بين العمال بسبب خسارة الشركات

ويتطلب الأمر ضرورة التصدي للمخاوف المشروعة للعمال والشركات التي تضيرهم العولمة أو حرية التجارة ويجب إن تعمل علي تقديم حلول واقتراحات لمعالجة تلك المشاكل..

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ - ؟

ظهرت الأزمة المالية العالمية على السطح عام ٢٠٠٧ وهى التى اطاحت بكبريات المؤسسات المالية الامريكية ،

الأزمة المالية هى التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية عام ٢٠٠٧ بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات فى الولايات المتحدة فى تسديد ديونهم للبنوك . ادى حدوث الأزمة الى حدوث ارتباك فى الاقتصاد الامريكى وعدم قدرة على مواجهة الموقف المالى المتعثر للبنوك ، ووصلت تبعيات الأزمة الى الاقتصاديات الاوروبية والآسيوية حيث اطاحت ايضا بعدد كبير من المؤسسات المالية العالمية وقد حاولت الدول ضخ مليارات الدولارات فى اسواق المال لمنع التدهور المستمر فى اسواق المال لمعالجة ازمة الرهون العقارية

تفجر الأزمة

يرى المحللون الاقتصاديون والسياسيون ان الاسبوع الثالث من شهر سبتمبر اسبوعا مفجعا تاريخيا للاقتصاد حيث شهد انهيار مؤسسات مالية ضخمة لها تاريخ طويل من النجاح ، كما شهد ايضا عمليات اندماج بين المؤسسات لتجنب الانهيار والسقوط واصبح نفس المآل يحيط بالمؤسسات الأوروبية والآسيوية باعتباره نتيجة لا يمكن الفكاك منه لارتباطة بالاقتصاديات الامريكية

المراحل الهامة فى الأزمة المالية منذ بدايتها وحتى ديسمبر ٢٠٠٨

- فبراير ٢٠٠٧ : عدم تسديد قروض الرهن العقارى (ممنوحة لعملاء لا يتمتعون بقدرة كافية على الوفاء بديونهم) يتزايد فى الولايات المتحدة وبسبب أول عملية إفلاس فى مؤسسة مصرفية متخصصة

- اغسطس ٢٠٠٧ تتزايد مخاطر اتساع الأزمة وتتدهور البورصات وتتدخل البنوك المركزية لدعم سوق السيولة

- اكتوبر وحتى ديسمبر ٢٠٠٧ تعلن بنوك كبرى انخفاض أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقارى

- ٢٢ يناير ٢٠٠٨ : البنك المركزى الأميركى (الاحتياطى الاتحادى الأميركى) يخفض معدل الفائدة الى ٢% تدريجيا حتى نهاية ابريل

- ١٧ فبراير ٢٠٠٨ تؤمم الحكومة البريطانية بنك " نورذرن روك "

- ١٦ مارس ٢٠٠٨ " يعلن جى بى موجان تشيز " شراء بنك بير ستيرز " بسعر متدنى جدا

- ٧ سبتمبر ٢٠٠٨ تضع وزارة الخزانة الامريكية مجموعتى " فريدى ماك " وفانى ماى " وهما يعملان فى مجال الاقراض العقارى تحت الوصاية حتى يتم اعادة هيكلة وضعهما المالى مع ضمان تسديد ديونهما حتى ٢٠٠ مليار دولار

- ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ اعلان افلاس بنك الاستثمار الأميركى "ليمان براذرز " بعد اعلانة عن خسائر فادحة وكان المحللون يرونه اقوى مؤسسة ماليه فى العالم

- ١٥ سبتمبر اتفاق ١٠ بنوك دولية على انشاء صندوق للسيولة برأسمال قدرة ٧٠ مليار دولار واستمرار التراجع فى البورصات الدولية

- ١٦ سبتمبر تؤمم الحكومة الامريكية والبنك المركزى أكبر مجموعة تأمين فى العالم "اى اى جى " من خلال منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٩,٧٩ % من رأسمالها وذلك للقضاء على شبح الافلاس

- ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨ يستمر التدهور فى البورصات العالمية ويضعف نظام الاقراض فى النظام المالى وتزداد العمليات التى تهدف الى زيادة السيولة للمؤسسات المالية

- ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨ يشترى بنك "لويد تى اس بى " البريطانى منافسه بنك "" HBOS " المهدد بالافلاس بعد نسبة هبوط فى اسهمة بلغت ٩٠,٧١% وهى أكبر نسبة هبوط خلال عام٢٠٠٨

- ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨ تعلن السلطات الامريكية انها تعد خطة بقيمة سبعمائة مليار دولار لتخليص المصارف من اصولها غير القابلة للبيع

- ١٩ سبتمبر الرئيس الامريكى يوجه نداء الى التحرك فورا بشأن خطة إنقاذ المصـــارف لتفـــادى تفاقم الأزمة فى الوليات المتحدة
- ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨ تطغى مناقشات الأزمة المالية على جدول أعمال الأمم المتحدة فى نيويورك
- ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨ أنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتس " فى البورصة بسبب تزايد الشكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها
- ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨ فى الوليات المتحدة يشترى بنك "جى بـــى مورجـــان " منافســـه "واشـــنطن ميوتشوال "وذلك بدعم من الحكومة الفيدرالية
- ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ يتم الاتفاق على خطة الانقاذ الامريكية فى الكونجرس
- ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ فى اوروبا تقوم سلطات بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا بتعويم "فورتس "
- ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ يتم تأميم بنك "برادفورد وبنجلى "فى بريطانيا
- ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ مجلس النواب الأميركى يرفض خطة الانقاذ
- وتنهار "وول ستريت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الاوروبية بشدة
- ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ واصلت الفوائد بين البنوك لرتفاعها مما تسبب فى اعاقة تمويل البنوك لنفسها
- اعلن بنك سيتى جروب " الامريكى أنه سيشترى منافسه بنك " واكوفيا " بـــدعم مـــن الحكومـــة الفيدرالية
- ١ اكتوبر ١٠٠٨ يوافق مجلس الشيوخ الامريكى على خطة الانقاذ المالى المعدلة
- ديسمبر ٢٠٠٨مجلس الاحتياطى الفيدرالى يخفض سعر الفائدة الى ما دون ١%
- الوليات المتحدة تعلن فقد ٥٣٣ ألف وظيفة فى نوفمبر ليكون هو الشهر الأسوء منذ عام ١٩٧٤
- قادة الاتحاد الاوروبى يوافقون على حزمة تحفيز بقيمة ٢٠٠ مليار جنية

ابرز ضحايا الأزمة الاقتصادية العالمية

١. بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية وهى أكبر البنوك الامريكية العاملة فى مجال الادخار والاقراض لمجموعة جى بى مورجان المصرفية العملاقة بمبلغ ١,٩ مليار دولار .

٢. بنك الاستثمار الأميركى "ليمان برذاردذ " يعلن عن افلاسه بعد فشل جهود المسئوليين الامريكيين فى وزارة الخزانة والاحتياطى الأمركى الفيدرالى لانقاذ البنك وبلغ عدد البنوك التى انهارت فى الوليات المتحدة خلال عام ٢٠٠٨ نحو ١٩ بنك من اجمالى ٨٤٠٠ بنك

٣. بنك " ميريل لينش" أحد البنوك الاستثمارية الكبرى فى الوليات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من بنك "اوف أميركا " خشية تعرضه للافلاس

٤. بنك "واكوفيا" بيع لمؤسسة "سيتى جروب" المصرفية الاميركية ضمن موجة الاندماجات فى السوق الامريكية لمواجهة تبعات الازمة المالية

الانهيارات المالية

١. انهيار حاد فى الاسواق المالية العالميةكان أبرزها هبوط مؤشرات التداول فى كل بورصات العالم فكانت أقل الخسائر فى بورصة لندن بنسبة ٣٤% تليها بورصة زيورخ السويسرية بنسبة ٣٦% وبورصة اثينا ٦٦% وبورصة موسكو ٧١%

٢. انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية والهولندية (فورتس) فى البورصة بسبب الشكوك فى قدرتها على سداد التزاماتها

٣. كان أكبر هبوط خلال عام ٢٠٠٨ فى بريطانيا من نصيب بنك "اتش بى أو اس " بنسبة ٩٠,٧١% وبنك "رويال أوف كوتلاند ٨٨,٨% وفى سويسرا خسرت أسهم بنك "بوبى اس "٧٣,٩٦% وبنك يوليس بير "الخاص ٥٩% و"كريدى سويس "٥٩,٢٣% وفى المانيا خسر بنك "كومرتس بنك "٧٥% ودويتشه بنك ٧١% والبريد الالمانى ٧٧%

التأثير على التوظف

١. فقد عشرات الألاف من موظفى البنوك والمؤسسات المالية وظائفهم فى بريطانيا وأميركا وتصاعدت مؤشرات البطالة وظهر ذلك تدريجيا مع تزايد طوابير العاطلين امام مكاتب التوظيف وصناديق الدعم الاجتماعى

محاولات الحلول العاجلة لتجاوز الأزمة

اتفقت البنوك المركزية فى مجموعة الاقتصاديات الرئيسية فى العالم ومنها البنك المركزى الأوروبى وبنك اليابان على ضخ ١٨٠ مليار دولار فى الاسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأميركية

- عشرة بنوك دولية توافق على انشاء صندوق للسيولة برأسمال مقدارة ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها الحاحا
- قدمت الدول الاوروبية خطط دعم بقيمة ٥٠٠ بليون يورو فى المانيا و٤٠٠ بليون فى فرنسا
- تعلن البنوك المركزية موافقتها على فتح مجالات الاقراض

التداعيات الجيوسياسية للأزمة

بالرغم من أن أزمة الرهن العقارى والقروض التى هزت النظام المالى العالمى تحمل بصمة اميركية حيث يقع اللوم فيها على قيادة ألن غرينسبان غير الرشيدة للاحتياطى الفدرالى المركزى ويقع كذلك على مديرى البنوك الجشعين الذين أسرفوا فى منح قروض غير مدروسة جيدا وعلى ملاك عقارات متهورين اقترضوا مبالغ دون ضمان القدرة على سدادها ، كما يقع اللوم كذلك على الساسة والمشرعين الذين تجاهلوا عاصفة شديدة وشيكة الوقوع دون اتخاذ تدابير حمائية

وبالرغم من أن اللوم يقع على كل الفئات السابقة إلا أن هناك اخرين غير اميركين مسئولين عن الأزمة . المصارف الاوروبية تصرفت فى الأزمة كمشترين متلهفين مما ساعد على تأكيد الأنهيارات المالية

التداعيات الجيوسياسية للأزمة تبدو واضحة فلأول مرة يوجد مركز الأزمة فى الغرب فلم تكن واشنطن ولندن وباريس تعرف الأزمات المالية وكانت الأزمات تحدث للآخرين سواء لأميركا اللاتينية ولاسيا ولروسيا

ولاول مرة تنطلق الأزمة من وول ستريت على خلفية الهبوط الحاد لأسهم العقارات فى الوليات المتحدة بينما كانت الدول الصاعدة والنامية ضحية وليس مجرمه فى هذه الأزمة .

وعندما تفجرت الأزمة المالية فى الاقتصاديات الآسيوية عام ١٩٩٧-١٩٩٨ وضربت اقتصادياتها النشطة قالت تلك الدول الآسيوية ان هذا لن يحدث ابدا فى المستقبل ، وقامت تلك الدول بتطوير دفاعات اقتصادية خاصة بها وذلك بتكديس الاحتياطات من العملة الاجنبية ، هذه الاحتياطات التى تقدر حاليا بأربعة آلاف مليار دولار مولت القروض فى الوليات المتحدة بالاضافة إلى المصادر الاخرى للسيولة المالية مثل الاحتياطى الأميركى ومدخرات منتجى الطاقة وخاصة البترول

وتطلب الامر تدخل السياسات النقدية بتحويل الرهون العقارية الى سندات مالية مدعومة حكوميا ولا تنطوى عند شرائها على مخاطرة مالية كبيرة حتى وصل الامر الى الادعاء بان الوليات المتحدة أغرقت نفسها بالسيولة المالية الأسيوية.

ان الاعتراف بمسئولية الغرب والوليات المتحدة عن الأزمة والعجز عن إيجاد حلول ذاتية لها والاعتماد على مديونية الغرب سوف يؤدى الى تآكل السلطة المعنوية للغرب فلم يعد بامكان مدينى الغرب ان يتوقعوا من دائنيهم الاستماع لتوجهاتهم بعد الفشل فى معالجة الأزمة

ان التداعيات الجيوسياسية للأزمة لا تقل ايلاما عما ستدفعه البلاد الغنية ثمنا لسياسات التبذير التى تنتهجها حيث يرى بير شتاينبروك وزير المالية الالمانى ان الوليات المتحدة تتحمل مسئولية الأزمة المالية العالمية الراهنة بسبب الحملة الانجلوساكسونية التى تهدف الى تحقيق اقصى أرباح ودفع مكافأت هائلة لرجال البنوك وكبار مديرى الشركات ولذلك فان الأزمة سوف تخلف آثاراً عميقة وستحدث تحولا فى النظام المالى العالمى

ويرى الامين العام للامم المتحدة "بان كى مون" بان الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الاشخاص عبر العالم خصوصا الأكثر فقرا

كما يرى روبرت زوليك رئيس البنك الدولى ان الأزمة ستؤثر سلبيا على الدول النامية التى تواجه بالفعل ضغوطا على ميزانيات المدفوعات ، لانْ الاسعار المرتفعة تؤدى الى تضخم فواتير الواردات

- اعلن البنك الدولى أنه ثبت ان كل دول العالم عرضة للتأثر بالأزمة المالية وان اقتصاديات دول اوروبا والوليات المتحدة واليابان تمر بمرحلة انكماش اقتصادى بالفعل كما ان معدل النمو فى العالم النامى سوف ينحفض ليصل الى نسبة ٤,٥% عام ٢٠٠٩ مقابل ٧,٩% عام ٢٠٠٨

- ثقافة العولمة :

اهتمت الليبرالية الرأسمالية بالصناعة الإعلامية للتسويق والترويج لثقافة العولمة وبالتكوين الثقافي والايدولوجى للدول من اجل إعادة صياغة أنظمة قيمية وفكرية تكون المرشدة والحاكمة للسلوك الاستهلاكي والحضاري، كما تعمل علي تنميط قيم الشعوب في نماذج تحاكي النموذج الأمريكي للقيم وتعمل علي إضعاف القيم الصادرة من حضارات أخري تتسم بان لها منظومة قيم نابعة من تاريخها وحضارتها ودينها.

ولقد حظي التغير السلوكي للمستهلكين باهتمامات خاصة في السنوات الأخيرة لإكساب المستهلك أنماط استهلاكية جديدة تخدم أهداف الشركات الدولية ومسئولي التسويق بها وبدء الاهتمام بالجانب الثقافي متمثلا في أنماط السلوك والاستهلاك بعد إن كان الاهتمام قاصرا علي الجوانب الاقتصادية والسياسية وتركزت تلك الدراسات علي دور الإعلام في إعادة تشكيل القيم وأنماط السلوك والاستهلاك. مما قد يتطلب إعادة توجيه الأنشطة المعرفية والبحثية في العالم لتخدم الهدف التسويقي للشركات متعددة الجنسية وعابرة القوميات والقارات.

ومن المعروف إن جميع محاولات التغير تصادف مقاومة للتغير وبالتالي وجدت عمليات التغير الثقافي مقاومة للتغيير ومقاومة لعمليات البث الثقافي النابع من ترويج ثقافة العولمة لتعارضه مع الموروث الثقافي النابع من الحضارات الأخرى.

اقتصاديات العولمة بالدول النامية :

تقوم الاقتصاديات الليبرالية الجديدة علي فلسفة الأسواق الحرة والمنافسة الكاملة التي تتطلب عدم وجود قيود علي دخول الأسواق ولما كان أحد أدوار الدولة

هو حماية اقتصادياتها القومية وضمان معدلات معينة لنمو الدخل القومي والالتزام بتوظيف مواطنيها فان ذلك يتعارض مع سياسة فتح الأسواق وعدم فرض قيود عليها لذلك فان الاقتصاديات الليبرالية الجديدة تعمل جاهدة علي إضعاف دور الدولة ومنعها من وضع سياساتها الإنتاجية والتسويقية ودعم بعض الصناعات وتقديم الرعاية لها، كذلك تعمل من ناحية أخري علي إفساد مؤسساتها الاقتصادية تمهيدا لتقويضها وإفساد مؤسسات الدولة لخفض معدلات النمو الاقتصادي بها.

وتتعدد آليات تحقيق إضعاف الدولة وتقويض مرافقها العامة ومنها:

- اشتراط صندوق النقد الدولي ضرورة إصلاح الهيكل الاقتصادي كشرط لتقديم الدعم للدول النامية الأمر الذي يتطلب إعادة رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في سياسات منها:
- توسيع قاعدة الملكية للقطاع العام وذلك ببيع وحدات القطاع العام إلي القطاع الخاص ويفضل أن تكون لمستثمر واحد.
- إلغاء دعم الصناعات.
- تخفيض نفقات الدعم للسلع الرئيسية ودعم خدمات التعليم والصحة وتخفيض الرعاية الاجتماعية للمواطنين المتمثلة في الصحة والضمان الاجتماعي للعاملين.
- تخفيض النفقات الحكومية علي المرافق العامة للدولة.

٢ - فتح الأسواق المحلية أمام الأسواق العالمية وذلك بتخفيض أو إلغاء الضرائب علي الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية.

عولمة المشكلات الإنسانية :

كانت التحليلات السياسية للعولمة والتي تتمثل في الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتجلياتها السياسية التي تتمثل في:

- حرية الاقتصاد وترشيد استخدام الموارد العالمية.
- حرية التبادل التجاري والمتمثلة في محاولة فرض ثقافة كونية تعبر عن تصور واضح لحقوق الإنسان.

ولما كانت حقوق الإنسان قضية إنسانية عامة تصاغ وتراقب علي مستوى عالمي عن طريق تنظيمات العولمة الملزمة في مجال الثقافة أصبحت المشكلات المحلية التي تقع داخل قطر أو إقليم معين (مشكلة غزة – مشكلة جنوب السودان – ....) تؤرق متخذي القرارات علي الصعيد القطري وعلي الصعيد العالمي وأضيفت للمشكلات السياسية السابقة المشكلات الاقتصادية مثل مشكلة الفقر ومشكلة الفساد.

ولقد أمكن وضع عدد من المشكلات العالمية التي تم وضع تحديد لها وصياغة لها باعتبارها مشكلات عالمية وهي:

١- مشكلة خلق التوازن بين الموارد المتاحة والتضخم السكاني. ٢- مشكلة المياه وكيفية التوزيع العادل لها علي المستحقين. ٣- كيف يمكن توظيف أنظمة المعلومات المعلومة لصالح الجنس البشري علي حد سواء. ٤ – كيف يمكن معالجة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وكيفية إعادة توزيع فوائد الإنتاج عليهم.

إن تقارير اليونسكو وكثير من التقارير الدولية تؤكد إن مشكلات الإنسان لابد إن تكون عالمية ولا يمكن حلها علي النطاق القطري أو الوطني وتؤدي إلي ضرورة الإجابة عن تساؤلات هامة :١- هل يمكن حل مشكلات الزلازل والفيضانات في آسيا. باعتبارها مشكلات تخص آسيا فقط ولا تخص الإنسانية ؟

- هل يمكن النظر إلي مشكلات الإرهاب باعتبارها إنتاج دولة قطرية وتخصها ؟

- هل سلبيات الهندسة الوراثية في مجالا لحيوان والتي احد صورها مرض جنون البقر تخص دولة واحدة ؟

إن هناك حاجة إلي عولمة المشكلات الإنسانية حتى يمكن عولمة البحوث العلمية الفعالة لمواجهة المخاطر وتحقيق الأمن الإنساني وعلي الأقل لمواجهة التهديدات التي تواجه الجنس البشري ولا تواجه الدول القومية أو القطرية والتي بعضها إنتاج الحماقات الإنسانية والبعض الآخر إنتاج الطبيعة في حركتها الذاتية وغير الموجهة إنسانيا وبشريا مثل:

- التهديدات التى تشئت بسبب سلسلة الامراض التى لم تكن موجودة من قبل لعدم وجود اسبابها فى السابق ومنها الايدز وانفلونزا الطيور وتبعة انفلونزا الخنازير[٤]

- التهديدات التي نشأت بفعل حماقة الإنسان والتي تمثلت في الاعتداء الإنساني الوحشي علي الطبيعة في ظل الاقتصاد الرأسمالي والذي ترتب عليه إبادة ملايين الفدادين من الأراضي الصالحة للزراعة من اجل الاستثمار العمراني لصالح

---

[٤] خلال شهر ابريل ٢٠٠٩ احتلت انباء تفشى مرض انفلونزا الخنازير المسمى (H1N1) قائمة الاحداث العالمية ولخطورة الوضع الذى قارب الى التحول الى وباء عالمى حيث وصلت عدد الوفيات الى ما يزيد عن ٤٨ حالةوعدد المصابين ٣٤٤٠ فى ٧ مايو ٢٠٠٩وظهر المرض فى ٢٩ دولة حتى تاريخه منها المكسيك والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والنمسا وهولندا وسويسرا وكندا واسرائيل واستراليا ، والارجنتيين واليابان واضطرت منظمة الصحة العالمية الى رفع درجة تأهبها الى الدرجة الخامسة من اصل ٦ درجات وتكاد المنظمة ان ترفعها الى الدرجة السادسة واكد الامين العام للامم المتحدة بان كى مون ان تفشى وباء عالمى جديد ليس مستبعدا ، وهناك خوف من ان يتحول المرض الى وباء يقضى على ثلث سكان العالم واكدمساعد رئيس منظمة الصحة العالمية صعوبة التوصل الى دواء لهذا المرض قبل اربعة اشهر كما ان الفترة اللازمة لانتاج التطعيمات ستكون اطول من ذلك ووصل عدد الحالات المصابة ٢٧٧٧٣ فى ٧٤ دولة ووصل عدد الوفيات ١٤١ شخص بنسبة اقل من ١% حتى ١٨ يونية ٢٠٠٩ وتم توجيه انذار من المستوى السادس فى اول شهر يونية ٢٠٠٩ - بلاحظ ان المرض لم يكتشف فى مصر حتى٧ مايو ٢٠٠٩ وان عدد الخنازيير فى مصر ٣٥٠٠٠ رأس وتم ذبحها ووضعها فى ثلاجات وقد وصل المرض الى مصر خلال شهر يونية من الاجانب القادمين الى مصر ووصل عدد الحالات المصابة ٣٠ حالة تم علاج ١٦ حالة منهم حتى ١٨ يونية ٢٠٠٩ .

الرأسمالية المالية غير الرشيدة، وكذلك إبادة ملايين الفدادين وكذلك جشع رجال الأعمال الذي ادى إلي إبادة أجناس من الحيوانات والطيور.

- التهديدات التي نشأت بسبب التوسع الصناعي غير المخطط والذي أدى إلي تصاعد الأبخرة والغازات الضارة والتي أثرت تأثيرا سلبيا علي القاطنين لكوكب الأرض.

النتائج السلوكية للعولمة في الدول النامية :

ترتب علي الإدراك الإنساني لنتائج التكنولوجيا وتطورها المستمر دون قواعد معروفة ودون كوابح من القيم الإنسانية إلي سيطرة نمط الاستهلاك الذي تقدمه الشركات الدولية عابرة القارات والقوميات المدفوع بهدف الربح والذي يعمل علي العزف علي أوتار الغرائز الإنسانية والتي ابسطها الاستسهال والاستعجال إلي أقواها وهي غريزة حب المال والتملك والسيطرة والجنس.

وأثرت العولمة علي المستهلك والفرد فكانت النتيجة المؤكدة امتزاج التفكير والواقع بالخيال والآمال والأحلام وتداخل مفاهيم الخير مع الشر وتراجعت القيم والأخلاقيات وإعلاء الذاتية وتسطحت فكرة العمل الإنساني وجفت المشاعر مما مثل تغير نوعي في حياة الناس وأسلوبها شاملا المشاعر والانتماءات.

قبول أو رفض العولمة :

إن قبول أو رفض العولمة لابد أن يعود إلي دراسة المستقبل وذلك بأساليب علمية ومناهج علمية للتنبؤ به والتعرف علي معطياته.

ويجب إن يبني الخطاب الثقافي تجاه ظاهرة العولمة علي الرشد الايدولوجي وهذا الرشد يتطلب عدم تبني المواقف المتطرفة من العولمة، والتي تؤسس أما علي القبول المطلق للعولمة بدون تحفظات أو الرفض المطلق بغير تحليل لسلبياتها ومؤثراتها الضارة علي الاقتصاد الوطني وعلي الهوية الوطنية.

وإذا كانت العولمة ستفرض نفسها علي جميع الأقطار والبلدان فان المواجهة تحتاج إلي مواقف توازنية تعمل علي تعظيم المكاسب وتدنيه الخسائر والمخاطر إلي الحد الأدنى.

في ظل النزوع إلي الارتقاء والتطور المجتمعي الإنساني يسود العالم الواقعي اتجاهين أساسيين نحو فكرة التوحد والانتماء هما:

١- البحث عن وسيلة لتثبيت الهوية الوطنية والتأكيد علي الانتماء الوطنى والقومي وتعزيزه وتقويته.

٢- النزوع إلي تخطي الانتماءات الوطنية وصولا إلي المواطنة العالمية.

ومع الاعتراف بان كلا من الاتجاهين يمثل نزوعا إلي التكامل والتطور إلا إن هناك اتجاها ثالثا يسير في الاتجاه المضاد يمثل انسحابا من المعطيات الحضارية الحالية ويعود بالمجتمع إلي عصر ما قبل الدولة الحديثة الي عصر القبيلة إلي الانتماء الطائفي أو الانتماء العشائري ويرجع ذلك إلي ثلاثة محاور أساسية.

١- الاتجاه إلي تحديد مكانة الدول في ظل العلاقات الدولية في ظل مكانتها وقدرتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وبناء تنظيمات سياسية اقتصادية اجتماعية تبعا لذلك مثل (السوق الأوروبية المشتركة- الاتحاد الأوروبي - مجموعة السبعة الكبار) مما ترتب علي ذلك تضاؤل القوة التقليدية للدولة.

٢- تقويض فكرة الدولة وتآكل مجال سيادة الدولة لصالح المنظمات الدولية عابرة القارات والقوميات.

٣-العمل علي تأكيد متطلبات ورغبات عصر العولمة والعمل علي تأكيد ثقافة العولمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية وتثبيت أنماط العولمة.

العجز عن تقديم المشروع البديل للعولمة :

اجتهدت الدوائر الثقافية العربية والإسلامية في تزويد شعارات مقاومة العولمة وانضم المثقفون العرب والمسلمون في سياق الإبداع السياسي في فهم سلبيات ومضار العولمة.

إلا إن هذه الدوائر الثقافية عجزت عن تقديم بديل للعولمة في حين كان ينبغي عليها إن تعمل مجتمعة علي تقديم بديل لسياسات العولمة الاقتصادية والثقافية والنضال في سبيل تدنيه مساوئ العولمة الثقافية والحضارية وإقناع المنظمات الدولية بمنطقها.

إن عدم قدرة معارضي العولمة علي القراءة النقدية المستوعبة لافتراضات العالم المعقد من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية وما يفرضه من متطلبات ثقافية وسلوكية هو سبب عدم القدرة علي تقديم نموذج بديل للعولمة.

كما إن عدم التفرقة بين المساهمين في إنتاج العولمة من منتجي العولمة والمستفيدين منها والمخدوعين فيها قد أدي إلي تجميعهم في سلة واحدة طبقا لنظرية المؤامرة المتوهمة من المثقفين في العالم العربي والإسلامي.

اليات الهجوم علي الهويات القومية :

تزايدت في التسعينات ظهور المنظمات الفوق قومية وبدأت تمارس دورا متناميا في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية للقوميات والدول وتزايدت قدرتها علي التأثير في الدول علي حساب سيادة الدول والقوميات وعلي حساب الانتماءات الوطنية والهوية الثقافية والانتماء الحضاري والهوية الحضارية بدرجات متفاوتة.

ويعد أكثر المنظمات تأثيرا علي الهويات المنظمات التالية :

١- منظمة التجارة الدولية (الجات).

٢- منتدى أو مجموعة السبعة الكبار (G٧).

٣- المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية (اوساد) OECD.

٤- البنك الدولي.

٥- صندوق النقد الدولي.

هذا بالإضافة إلي التجمعات التنظيمية العالمية مثل منتدى دافوس ونادي روما وبعض المنظمات غيرا لحكومية مثل منظمة العفو الدولية (AMNESTY).

وقد كان للهجوم علي الدول القومية آثار اقتصادية تمثلت في فقد القدرة علي التحكم الاقتصادي الفعال وانخفاض كفاءة آداء السياسة المالية للدول وعدم فعالية السياسة النقدية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وإرساء نظام للإصلاح المالي والاقتصادي بتلك الدول.

أنظمة الاقتصاد والإنتاج والهويات الثقافية:

إن العولمة ليست مجموعة من النظم والسياسات التي تفرض علي دول العالم الثالث إنما هي مرحلة معينة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية وما تتطلبه من إضعاف الدول القومية والانتماء الوطني والهوية الثقافية لدول العالم الثالث كاستجابة للمصالح الإستراتيجية للقوى المهيمنة علي الرأسمالية العالمية.

الآثار التي ترتبت علي العولمة :

العولمـــــة : (بين المنتقدين لها والمنتجين لها)

ودراسة قضية العولمة توضح أنها قضية شائكة ومعقـدة مـا بـين آراء ووجهات نظر منتجي العولمة من المؤيدين لها والشركات التـي ترسـخ العولمـة بممارساتها الاقتصادية خارج الحدود وبين منتقدي العولمة.

فالعولمة ليست اختيارا من اختيارات متعددة بل هـي نتيجـة للتطـورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية يجب ترويضها لصـالحنا القـومي ولخدمـة معدلات التقدم والتنمية لدينا بما لا يؤثر علي هويتنا القومية ويعمل علـي تحسـين المواطنة القومية ويعزز ويدعم السيادة الوطنية والانتماء الوطني.

إن الافتراض الرئيسي لهذا الكتاب يقوم علي انه لا خوف مـن أن تهـدد العولمة ممثلة في التكامل العالمي السيادة الوطنية أو المواطنة أو الانتماء القومي بل إن المواجهة السليمة والعلمية للعولمة تمثل تقوية للمواطنة وتدعيم الانتماء القومي بينما التعامل مع العولمة تمثل تقوية للمواطنة وتدعيم للانتماء القومي بينما التعامل مع العولمة بشكل عشوائي وغير مدروس لابد إن يؤدي إلـي تقلـص المواطنـة وذوبان الهوية وتدنية الإنتماء القومي.

إن علي متخذي القرار والسياسيين ضرورة الالتزام بالتصدي للمخـاوف المشروعة للعمال والشركات التي تضيرهم العولمة والتصدي للمخاوف المشروعة للمتابعين للمتغيرات الواضحة وغير المقبولة في الهويـة المصـرية والمتـابعين لمستوى المشاركة السياسية وممارسات الحقوق وكذلك للراصدين لمعدلات الانتماء والولاء الوطني. يجب الاعتراف فورا بان مخاوفهم حقيقية وشكواهم من افتقارهـا لدليل تجريبي صلب إلا أنها أحدثت صداها لدي كثير من الكتاب والمفكرين بسبب

القلق من نمو الدخل البطئ وزيادة عدم المساواة وتدهور القيم والعزوف السياسي وتدني الشعور بالانتماء.

إن العولمة يجب ان تكون علي المحك وخصوصا بعد أن تسببت في الانهيار المالي الأخير في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت آثاره إلي بلدان العالم.

العولمة وحقوق الإنسان :

هاجم منتقدو التكامل العالمي الصفقات التجارية التي أجرتها الشركات العالمية لتجاهلها المعايير التي تحكم ظروف العمل ونوعية البيئة ويرون إن الشركات عابرة القارات والحدود تتجاهل عدم التزام الدول لحقوق الإنسان الأساسية.

ويرون انه يجب أن لا تتعامل الولايات المتحدة تجاريا إلا مع الدول التي يتفق سلوكها مع القيم الخاصة بالولايات المتحدة وانه يجب علي الولايات المتحدة إن تستخدم العقوبات التجارية لحث البلاد الأخري علي احترام حقوق الإنسان الأساسية. وهي سياسة اتبعتها الولايات المتحدة بالنسبة لكوبا وجنوب أفريقيا وتري وجهة النظر هذه إلي انه يجب إن لا تسمح الحكومة الأمريكية أن يؤدي التزامها بالتجارة المفتوحة إلي إثراء الدول التي تنتهك حقوق الإنسان أو التي يتم إدانة سلوكها عن حق.

الخلاصة فى تقييم العولمة

إن أغلب وجهات النظر التي تدين العولمة أو التي تخاف من إن يهدد التكامل العالمي السيادة الوطنية ينتج عن عدم فهم أساسي للطبيعة الاقتصادية والتكنولوجية لنشأة العولمة باعتبارها ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وينبع أيضا من سوء فهم لكيفية عمل الأسواق الدولية.

الادعاء بان العولمة تكلف الدول النامية سيادتها وتعمل علي تقويض مرافقها القومية غير صحيح، فالدول النامية تنضم إلي الاتفاقيات الدولية بمحض إرادتها ولتحقيق مصالحها الاقتصادية التي يجب أن تكون معلومة لديها.

الاقتصاد العالمي يفرض بعض القيود علي عملية صنع القرار سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، انه يفرض ضرورة الاهتمام بالجودة وضرورة تدنيه التكلفة وضرورة الإنتاج الاقتصادي وضرورة الربح الحدي أحيانا وضرورة ترشيد استخدام العمالة حتى لو ترتب علي ذلك التخلص من بعض العمالة وتزايد معدلات البطالة ولكن تكاليف هذه القيود تبدو متضائلة تماما بالمقارنة مع المنافع أو المزايا الاقتصادية التي تتحقق علي المستوي الاستهلاكي من تدنيه السعر وزيادة الجودة.

لقد عاشت مصرُ مرحلة الحماية الاقتصادية والانغلاق الاقتصادي في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٢ وترتب عليها عدم الاهتمام بالجودة والتخلف التكنولوجي وانعدام التطوير والابتكار، لقد كان المستهلك أسوء حالا.

ويجب الاعتراف فورا بان العولمة لا تقدم مزايا أو منافع متساوية لجميع المواطنين فبعض العمال قد يصبحوا أسوء حالا نتيجة للتدفقات الدولة الأكثر حرية للسلع والخدمات، هناك كثير من الصناعات الحرفية التي يمكن أن تنسحب من السوق وان يتحول اصحابها ألي أفراد بلا عمل، وهناك كثير من المنتجين الذين يتوقفون عن العمل لان هناك من يقدم السلعة بسعر اقل من بلاد تنخفض فيها أجور العمال، كما انه سوف توجد فرص عمل جديدة لمن يستطيع أن يفتح له أسواق في الخارج.

صناع القرارات السياسية يجب أن ينشغلوا بمواجهة التحدي وهو إيجاد طرق فعالة في تعويض الأضرار التي تقع علي هؤلاء العمال الذين فقدوا وظائفهم.

يجب أن تنشط القوى التي تؤدي إلي الاستفادة القصوى من العولمة بدلا من التخصص في ذكر عيوبها وتهديداتها، يجب أن تنشط برامج التدريب التحويلي للعمال ويجب أن تنشط دراسات الأسواق الأجنبية ، يجب التركيز علي الصناعات التي يكون لنا فيها ميزة تفضيلية، ويجب الاهتمام الأكثر بالتعليم والتدريب ويجب أن تحول القوى البشرية إلي سلعة عالمية لنا فيها مزايا تفضيلية. وان نهتم بتصدير العمالة الماهرة بأسعار تمثل ميزة تنافسية بدلا من الشكوى من زيادة معدلات البطالة وترك العمل. ويجب أن يتعرض صانعي السياسة بضغوط سياسية متزايدة لعكس مسار تحرير التجارة الذي يجب أن يحقق مزايا متعددة للاقتصاد.

العولمة والسيادة الوطنية (القومية)

وحتى إذا فرضت العولمة قيودا علي السيادة القومية، فأنها لن تصل أبدا ألي التخلي عن حق تقرير المصير. ولكن التجربة الإنسانية تفرض علينا أحيانا أن نخضع قراراتنا الخاصة بالإنتاج والاستهلاك لقيود خارجية وهذا يتفق تماما مع مصلحتنا القومية حتى وإن كانت قراراتنا تتخذ بصورة ديمقراطية.

فالدستور مثلا يشكل قيدا خارجيا علي قراراتنا التي تتخذ بصورة ديمقراطية من خلال البرلمان أو التي يتخذها الرئيس، فإلغاء القوانين يمكن أن يتم ببساطة من خلال الحكم بعدم دستورية القوانين.

وهذا القيد الخارجي علي القوانين وضع بطريقة تعمديه وليس بدون قصد وذلك لان هدف واضعي الدستور كان إنشاء نظام مستقر ويمكن التنبؤ به ودائم يحكم شئون الأمة ولا يخضع لرغباتهم الديمقراطية خلال فترة محددة.

وبنفس الطريقة إذا اختار البرلمان أو الكونجرس أو مجلس الشعب بصورة ديمقراطية الانضمام للاتفاقيات التجارية الدولية والتي تفرض قيودا علي السلوك القومي فأنها تقبل طواعية أن تغير من سياساتها أو قوانينها التي تتعارض

مع تلك الاتفاقيات ولكن ذلك لا يعني أبدا التخلي عن سيادتها القومية، فالسيادة هنا ما زالت موجودة حيث تستطيع الدولة أن تنسحب من الاتفاقية إذا كانت مبادئها تتعارض مع دينها الرسمي أو مع مصالحها الذاتية المدركة.وتتمثل السيادة القومية في أن تنفيذ مبادئ الاتفاقيات الدولية التي تم إقرارها في المنتديات الدولية تقوم به الدولة من خلال القوانين الوطنية مثل قضايا الإغراق والرسوم والموازنة. كما أن قوانين العمل يتم وضعها علي النطاق الوطني ولكن من دون إشراف دولي عليها.

التوفيق بين الهويات الثقافية وثقافة العولمة :

كان للصدام الواضح بين ثقافة العولمة والموروث الثقافي للحضارات آثارا أوجدت نوعا من المقاومة ورفض الاستسلام لثقافة العولمة.

ولقد صارت اتجاهات نشر ثقافة العولمة في اتجاهات متعددة منها:

- الاتجاه الأول : اهتم بالموائمة بين الهوية الحضارية الخاصة وبين ثقافة العولمة وذلك بدمجها معا فيما يسمى بالثقافة العالمية، وهذا الدمج نوعا من التهجين غير المقبول الذي يرفض التعايش وتكون السيادة في النهاية للثقافة الأقوى اقتصاديا وإعلاميا.

وان عملية الدمج بين ثقافة العولمة وثقافة الدول الأخرى سوف تؤدى زمنيا إلي تلاشي ثقافة الدولة وسيادة ثقافة العولمة في نهاية المطاف.

الاتجاه الثاني : محاولة فرض قيم العولمة على ثقافة الدول الأخرى

إن احد أساليب فرض ثقافة العولمة هو فرضها علي الدول الأخرى عن طريق القمع الثقافي الذي يمارسه إعلام العولمة لنشر النمط الاستهلاكي الأمريكي وبالتالي نشط نمط الحياة الأمريكي، الأمر الذي يؤدي إلي اتساع الأسواق أمام الشركات الدولية.